التقرير السنوي
2018

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

www.unioninvest.org

حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو الشيخ
جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس وزراء دولة الكويت

سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة 5

كلمة مجلس الإدارة 7

التقرير الإداري : 9

- **اتحاد شركات الاستثمار** 11

أولاً : اللجان العاملة في الاتحاد 11

ثانياً : الدور الاستشاري للاتحاد 15

ثالثاً : مؤتمرات 34

رابعاً : مشاركات مجتمعية 36

خامساً : مجلة اتحاد شركات الاستثمار "المستثمر" 36

سادساً : فيلم وثائقي عن الاتحاد 37

سابعاً : إصدارات 39

ثامناً : مشاركات ولقاءات 39

- **مركز دراسات الاستثمار:** 49

• توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار 50

• أنشطة المركز: 50

أولاً : البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار 51

ثانياً : ورش العمل 53

ثالثاً : برامج تدريبية لدى جهات أخرى 53

التقرير المالي 61

أعضاء مجلس إدارة الإتحاد

بدر ناصر السبيعي
رئيس الاتحاد

صالح صالح السلمي
نائب الرئيس

عبدالله حمد التركيت
أمين السر وعضو مجلس الإدارة

فيصل منصور صرخوه
أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة

حمد أحمد العميري
عضو مجلس الإدارة

حمد محمد السعد
عضو مجلس الإدارة

خالد عبدالله السعيد
عضو مجلس الإدارة

طارق إبراهيم المنصور
عضو مجلس الإدارة

*** تقدم السيد/ عثمان إبراهيم العيسى بالاستقالة من عضوية مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، لتفرغه لمنصبه الجديد كنائب لرئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال وفقاً للمرسوم الأميري المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2018/08/19.**

كلمة مجلس الإدارة

إنه لمن دواعي سروري والزملاء وأعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار أن نقدم لكم تقرير مجلس الإدارة السنوي 2018، والذي يحتوي مجمل الأنشطة والفعاليات التي قدمها الاتحاد خلال عام 2018، حيث تضافرت الجهود للعمل على تقديم الآراء المهنية والفنية بشأن القضايا المعنية في عمل قطاع الاستثمار، وصولاً إلى تحقيق الصالح العام للاقتصاد الوطني.

وقد كان دور اللجان العاملة في الاتحاد بالتعاون مع مجلس الإدارة حيوياً في إعداد تلك الآراء للتصدي والدفاع عن الشركات الأعضاء وشركات القطاع على مختلف الأصعدة مع الجهات المعنية في الدولة.

وستجدون من خلال محتوى هذا التقرير مدى الجهد الذي قام به الاتحاد مع عدد من الجهات الفاعلة والمعنية في عمل قطاع الاستثمار لتحقيق آليات ورغبات التطوير التي ننشدها سواء من خلال جهود الاتحاد وتعاونه مع الشركات الأعضاء وكذا المؤسسات المهنية الزميلة، وأيضاً من خلال مركز دراسات الاستثمار - الذراع المهني للاتحاد-، والذي قام بدور بارز في تطوير كفاءة العاملين في قطاع الاستثمار من خلال تقديم الأنشطة التدريبية وفقاً للمتطلبات الآنية والمستقبلية للعاملين في شركات الاستثمار وبكفاءة مشهودة من قبل الحضور.

وهنا لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لشركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد على تعاونهم معنا، وكذلك العديد من الجهات التي ساهمت وتساهم في إبداء التعاون، ومن ذلك هيئة أسواق المال، بنك الكويت المركزي، وزارة التجارة والصناعة، وزارة المالية، غرفة تجارة وصناعة الكويت.

كما يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر لكافة العاملين في الاتحاد مقدراً سعيهم الدؤوب لإتقان العمل وتحقيق النجاحات المستمرة.

وأدعو المولى العلي القدير أن يحفظ كويتنا وشعبها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه-، وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح في إدارة البلاد نحو التطوير المنشود، والذي يعود بالخير والاستقرار على وطننا العزيز.

بدر ناصر السبيعي

رئيس الاتحاد

التقرير الإداري 2018

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

اتحاد شركات الاستثمار:

أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد:

يتوجه اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجان العاملة في الاتحاد، حيث يتقدم الاتحاد بالتقدير لتطوعهم لتقديم الرأي الفني والمشورة، كل في تخصصه، فقد عقدوا العديد من الاجتماعات التي تطلبت بذل الجهد والوقت. والاتحاد وإذا يثمن تلك الجهود، ليتمنى لهم التوفيق والسداد.

اللجان الدائمة:

1 - لجنة السياسات الاقتصادية

تتكون لجنة السياسات الاقتصادية من السادة التالية أسمائهم:

- **السيد/ عبدالله حمد التركيت**

أمين السر وعضو مجلس إدارة الاتحاد، رئيس مجلس الإدارة - شركة الصفاة للاستثمار **(رئيس اللجنة)**.

- **السيد/ حمد أحمد العميري**

عضو مجلس إدارة الاتحاد، رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الوطنية **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ طارق إبراهيم المنصور**

عضو مجلس إدارة الاتحاد، رئيس مجلس الإدارة - شركة الفنار للاستثمار **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ بدر غانم الغانم**

نائب الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بيت الاستثمار العالمي جلوبل **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ عبدالرزاق طلال رزوقي**

مدير مساعد - الخدمات المصرفية الاستثمارية - شركة المركز المالي الكويتي **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ عبدالله محمد الشطي**

مساعد الرئيس التنفيذي للاستثمار- شركة أعيان للإجارة والاستثمار **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ فيصل نزار النصف**

مستشار الرئيس التنفيذي للاستثمار - شركة الاستثمارات الوطنية **(عضو اللجنة)**.

- **السيدة/ فدوى درويش**

مدير الدعم الفني ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة - اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**.

يشمل نطاق عمل اللجنة ما يلي:

1 – تقديم المقترحات والتوصيات بشأن السياسات الاقتصادية والاستثمارية العامة للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، ويكون ذلك من خلال التواجد بشكل قريب من الحدث وعقد ندوات لطرح تلك المواضيع أو نشر رأي الاتحاد في الصحف المحلية أو أي وسيلة إعلام أخرى.

2 – تعزيز تعاون الاتحاد مع الجهات الرقابية وبورصة الكويت للأوراق المالية وكذلك شركات الاستثمار، ويكون ذلك بعقد لقاءات تشاورية ومراجعة التعاميم والقرارات التي تصدر عنها لتقديم المقترحات للارتقاء بكفاءة أسواق المال وتحسين بيئة الأعمال.

3 – تقديم أفكار ورؤى بشأن أداوت ومنتجات استثمارية جديدة، والتي من شأنها أن تجذب رؤوس أموال جديدة تواكب التغيرات التي يشهدها قطاع الاستثمار ولتطوير عمل أسواق المال

4 – تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي وأسواق المال، وذلك من خلال مزيد من التعاون والتقارب مع الجهات الرقابية ذات الصلة وعقد ندوات وورش عمل حول التطورات الإيجابية في السوق لإظهار الإجراءات والظواهر الإيجابية مثل القوانين الجديدة وزيادة التداولات اليومية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية وتأثير ذلك في تعزيز الثقة بالأسواق، ولرفع مستوى الوعي لدى المتداولين في الأسواق.

5 – فتح آفاق للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية للتعرف على آخر التطورات التي طرأت على التكنولوجيا المالية وكيفية استقطاب هذه التكنولوجيا لشركاتنا وأسواق المال لدينا لتحسين وتطوير أعمال شركات الاستثمار.

6 – التعاون مع مركز دراسات الاستثمار لدى الاتحاد واقتراح خطط لدعم برامج مهنية متخصصة وورش العمل لتنمية الكوادر البشرية لدى شركات الاستثمار، خاصة تلك المنضوية تحت مظلة الاتحاد.

7 – تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وتعزيز فكرة أن شركات الاستثمار شريك مع القطاع الحكومي لتفعيل برامج الخصخصة وأن تكون مستشاراً الحكومة في هذا المجال لما لديها من إمكانات تمكنها من القيام بهذا الدور، وتبيان كيف أن الخصخصة تعمل على خلق فرص وظيفية للعمالة الوطنية.

2 - لجنة الإعلام والتسويق

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- **السيد/ حمد محمد السعد**
عضو مجلس إدارة الاتحاد، الرئيس التنفيذي – شركة عمار للتمويل والإجارة **(رئيس اللجنة)**.
- **السيد/ صالح صالح السلمي**
نائب رئيس الاتحاد، رئيس مجلس الإدارة – شركة الاستشارات المالية الدولية إيفا **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ مصطفى نجيب زنتوت**
نائب أول ورئيس إدارة التسويق والاتصال - بيت الاستثمار العالمي جلوبل **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ عمرو محمد حسن**
مساعد نائب رئيس - إدارة التسويق - شركة كامكو للاستثمار (كامكو) **(عضو اللجنة)**.

- **السيدة/ فدوى درويش**
مدير الدعم الفني ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة - اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**.

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تسويق الاتحاد وقطاع الاستثمار داخل وخارج دولة الكويت.
- متابعة تنفيذ السياسات والأنظمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان التابعة له والخاصة بالتسويق للقطاع وسياسته الإعلامية.
- تعزيز أواصر التجانس والتناغم بين أعضاء الاتحاد وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح الاتحاد، وذلك من خلال لقاءات وأنشطة علمية واجتماعية.
- رسم خطط الإعلام والتسويق وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اقتراح ندوات أو مؤتمرات بما يخدم مصالح الأعضاء والقطاع.
- المساهمة في طرح أنشطة للنشر للتعريف بالاتحاد وأنشطته.
- التقارب مع وسائل الإعلام لما لذلك من انعكاس لعملها ومقالاتها على الاتحاد والقطاع.
- التعريف بنشاط الاتحاد: إيجاد وسيلة في التعريف الصحيح بنشاط الاتحاد لكسب رضى الجمهور المستهدف.
- البحث وجمع المعلومات: متابعة بحوث الرأي والاستطلاع عن الجهات المشابهة لعمل الاتحاد ومنتجاتها وجماهيرها.
- الاتصال: توفير قنوات الاتصال المناسبة في الاتجاهين من الاتحاد إلى الجماهير ومن الجماهير إلى الاتحاد إما عن طريق الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري.
- تخطيط برامج التسويق الإعلامي وتنفيذه: وضع خطط وقائية وعلاجية لتحسين صورة الاتحاد الذهنية لدى الجماهير وتقسيمها إلى خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
- التقييم: تقييم البرامج والخطط المعتمدة أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ.
- المتابعة: متابعة كل ما يُنشر عن الاتحاد في وسائل الإعلام المختلفة والرد عليها في حالة الضرورة وأرشفة تلك البيانات للرجوع اليها.
- التقارير: رفع تقارير عن عمل اللجنة إلى مجلس إدارة الاتحاد بصورة نصف سنوية.

3 - لجنة مركز دراسات الاستثمار.

تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، كما يأتي:

- **السيد/ فيصل منصور صرخوه**
أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة بالاتحاد - الرئيس التنفيذي - شركة كامكو للاستثمار.
(رئيس اللجنة)

- **السيد/ صالح صالح السلمي**
نائب رئيس الاتحاد، رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا) **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ حمد أحمد العميري**
عضو مجلس إدارة الاتحاد، رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الوطنية **(عضو اللجنة)**.

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تشكيل الجهاز التنفيذي للمركز.
- الإشراف العام على أنشطة وأعمال المركز.
- اعتماد الخطة السنوية للمركز.
- تعتبر اللجنة هي جهة اتصال وتنسيق مع مجلس ادارة اتحاد شركات الاستثمار.
- تحديد المرتبات والمكافآت التي يتلقاها أعضاء الجهاز التنفيذي للمركز.

4 - اللجنة القانونية

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- **السيد/ صالح صالح السلمي**
نائب رئيس الاتحاد، رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستشارات المالية الدولية إيفا **(رئيس اللجنة)**.
- **السيد/ بدر ناصر السبيعي**
رئيس الاتحاد، الرئيس التنفيذي - الشركة الكويتية للاستثمار **(نائب رئيس اللجنة)**.
- **السيد/ خالد عبدالله السعيد**
عضو مجلس إدارة الاتحاد، نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة الرتاج للاستثمار**(عضو اللجنة)**.
- **السيد/ أحمد أمين علي**
مدير أول - الإدارة القانونية والإلتزام - مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، **(عضو اللجنة)**.

- **السيد/ د. عبدالحميد منصور عبدالعظيم**
مستشار قانوني، الشركة الكويتية للاستثمار **(عضو اللجنة)**.
- **السيد/ عبدالمسيح عبدالملاك لبيب**
رئيس الإدارة القانونية لشركات المجموعة – شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا) **(عضو اللجنة)**.
- **السيد/ عمرو محمد حافظ**
نائب أول/ رئيس الدائرة القانونية – شركة المركز المالي الكويتي **(عضو اللجنة)**.
- **السيد/ مصطفى فتحي أحمد**
نائب رئيس الإدارة القانونية، الإدارة العليا – شركة كامكو للاستثمار **(عضو اللجنة)**.
- **السيدة/ فدوى درويش**
مدير الدعم الفني ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**.

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:
- مناقشة الأمور القانونية المطروحة من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، أو ما يتم بحثه أو يرى بحثه.

ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد:

انطلاقاً من الدور الفاعل والحيوي لاتحاد شركات الاستثمار في القطاع الاستثماري وتفعيلاً للدور الاستشاري للاتحاد والذي هو من أهم الأهداف المنوطة به، قام مجلس إدارة الاتحاد وبالتنسيق مع اللجان المختصة والأمانة العامة بتقديم الرأي والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها، والمعنية في عمل القطاع الاستثماري، وذلك بدعوة من الجهات المعنية في الدولة أو بمبادرات من الاتحاد.
وفي الإطار لم يغفل الاتحاد استطلاع رأي الشركات الأعضاء فيما عرض عليه من مسودات القرارات والقوانين، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثلي الشركات الأعضاء.

• هيئة أسواق المال:

التصويت التراكمي وحماية حقوق الأقلية:

نظراً لأهمية هذا الموضوع، وأثره على عمل شركات الاستثمار، تم بتاريخ 2018/02/18 إرسال استبيان التصويت التراكمي وحماية حقوق الأقليات إلى الشركات الأعضاء في الاتحاد لاستطلاع آرائهم، والذي طرحته هيئة أسواق المال في إطار دراستها لإلزام الشركات المدرجة في بورصة الكويت بالتصويت التراكمي لاختيار أعضاء مجلس ادارتهم.

كما قام الاتحاد من خلال مجلس الإدارة واللجان المختصة بدراسة هذا الموضوع والاستئناس بالملاحظات التي قدمتها عدد من الشركات الأعضاء، ومن ثم تم بلورة الملاحظات بشكلها النهائي وإرساله إلى هيئة أسواق المال.

كما تابع الاتحاد تعزيز وجهة نظره والشركات الأعضاء من خلال ورقة عمل قدمها السيد/ خالد السعيد – عضو مجلس الإدارة في المؤتمر السنوي الثالث لهيئة أسواق المال (أسواق المال والاستدامة المؤسسية) الذي عُقد بتاريخ 2018/03/22، حيث تم تقدم الورقة ضمن ثاني محاور المؤتمر "التصويت التراكمي وحماية حقوق الأقلية".

نموذج اعرف عميلك:

استجابة لمطالب عدد من شركات الاستثمار بشأن إلزام هيئة أسواق المال الأشخاص المرخص لهم بتحديث بيانات عملائهم بشكل دوري في مدة قليلة، الأمر الذي يعمل على إعاقة عمل شركات الاستثمار. بدوره قام الاتحاد وبعد دراسة الأمر من الناحيتين الفنية والقانونية بمخاطبة هيئة أسواق المال بتاريخ 2018/04/30 موضحاً أن عملية التحديث المشار إليها ووفقاً لتعليمات الهيئة تتطلب من العملاء زيارة شركات الاستثمار التي يتعاملون معها مقدمين جميع البيانات والمعلومات الشخصية التي تخص هؤلاء العملاء مما يسبب إعاقة لعمل الشركة من جهة ويسبب المزيد من الجهد المبذول من قبل العملاء لزيارة الشركات المتعاملون فيها.

ومن جهة أخرى في حال عدم قيام العميل بمراجعة الشركة التي يتعامل بها، فإن ذلك الأمر يستدعي قيام الشركة بتجميد حسابات العميل، بناء على تعليمات هيئة أسواق المال كما ورد في كتاب أموال العملاء واصولهم بالفصل الخامس " قواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية" في المادة 3-1-5 والتي تنص" في حال عدم توافر معلومات كافية عن العميل على النحو المنصوص عليه في المادة 5-1-1 من هذا الكتاب، يلتزم الشخص المرخص له بإخطار العميل بأنه سيتوقف عن تقديم خدماته إلى العميل ما لم يقدم تلك المعلومات خلال ثلاثة أيام عمل من هذا الإخطار، وعلى الشخص المرخص له التوقف عن تقديم خدماته إلى العميل الذي يُخفق في تقديم المعلومات بعد انقضاء فترة الإخطار".

وهذا بطبيعة الأمر يخلق نوع من الاضطراب بين الشركة والعميل، وأيضاً قد يؤدي إلى انسحاب عدد من العملاء من الشركات والتوجه الى شركات أخرى.

وبناء على ذلك طالب الاتحاد تحديد عملية تحديث بيانات عملاء شركات الاستثمار "اعرف عميلك" بشكل دوري كل 3 سنوات أو في الحالات التي تستدعي التحديث على بعض البيانات الثبوتية مثل: انتهاء صلاحية البطاقة المدنية للعميل او جواز السفر او الرخصة التجارية للأشخاص الاعتبارين، حيث جاء في تعليمات هيئة أسواق المال في كتاب أموال العملاء وأصولهم بالفصل الخامس " قواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية" في المادة 5-1-1 والتي تنص " تحديث بيانات والمعلومات المتعلقة بالعملاء بشكل سنوي – كحد أدنى – أو اجراء مراجعة عليها حسب الحاجة عند حدوث حالات تستدعي التحديث (انتهاء صلاحية البطاقة المدنية للعميل او جواز السفر او الرخصة التجارية للأشخاص الاعتبارين)".

وأوضح الاتحاد أنه وبناء على الفقرة أعلاه أن هيئة أسواق المال قد حددت مدة تحديث بيانات ومعلومات العملاء بشكل سنوي كحد أدني، مما يعني وجود قابلية هيئة أسواق المال للأخذ بعين الاعتبار باقتراح اتحاد شركات الاستثمار بتحديد مدة تحديث بيانات ومعلومات العميل كل 3 سنوات.

المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية:

إشارة إلى إعلان هيئة أسواق المال عن بدء إجراءات المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وذلك بالنسبة للحصة التي تتراوح ما بين 26% إلى 44% والتي نصت المادة (33) من قانون الهيئة على أن تخصص للشركات المدرجة في البورصة مع مشغل عالمي للبورصات أو مشغل عالمي منفرداً.

ورد من عدد من الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية الأعضاء في الاتحاد والمتقدمين لعملية المزايدة مطالبات بالعمل على إعطاء فترة كافية لإجراء هذه العملية بهدف دراستها بشكل مفصل خصوصاً مع وجود مشغل عالمي.

وبناء على ذلك قام الاتحاد وبتاريخ 2018/05/28 بمخاطبة الهيئة ليطلب موافقتها على إعطاء مدة ستة أشهر لإجراء عملية المزايدة ليتسنى لتلك الشركات أخذ الوقت اللازم لإتمام هذه العملية بشكل مدروس واتخاذ الإجراءات المطلوبة، وصولاً إلى إنجاز تلك الأعمال بالشكل الفني والمهني المنشود، وبما يدعم بيئة الأعمال والاقتصاد الوطني.

وقد تجاوبت الهيئة مع الاتحاد بتاريخ 2018/05/31 موضحة بأنه سيتم ترتيب اجتماع بين مستشاري عملية خصخصة بورصة الكويت والشركات المحلية التي قدمت كتاب إبداء اهتمام للمشاركة في عملية خصخصة البورصة، حيث يهدف هذا الاجتماع إلى توفير فرصة لمناقشة استفسارات الشركات المحلية وتوفير المزيد من المعلومات والإيضاحات اللازمة المتعلقة بهذه العملية.

القواعد الخاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية.

تم طرح مسودة القواعد الخاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال من قبل الهيئة بتاريخ 2018/04/19، وتم تحديد تاريخ 2018/05/17 من قبل الهيئة كموعد نهائي لاستلام الملاحظات على المسودة المشار إليها.

بدوره قام اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2018/04/22 بتعميم المسودة على كافة شركة الاستثمار لاستطلاع آرائهم وإبداء ملاحظاتهم لتضمينها ضمن رد الاتحاد، كما أنه قد تم تحديد موعد نهائي لاستلام الملاحظات من الشركات بتاريخ 2018/05/08.

وبعد دراسة متأنية من قبل الاتحاد، قام بتقديم الملاحظات الفنية والقانونية المناسبة في الموعد المحدد من قبل الهيئة.

شروط وإجراءات إصدار نظام خيار شراء الأسهم للموظفين:

تم طرح مسودة مشروع تعليمات خيار شراء الأسهم للموظفين من قبل هيئة أسواق المال لاستطلاع الآراء، وتم تحديد تاريخ 2018/06/21 من قبل الهيئة كموعد نهائي لاستلام الملاحظات على المسودة المشار إليها.

بدوره قام اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2018/05/29 بتعميم المسودة على كافة شركات الاستثمار لاستطلاع آرائهم وإبداء ملاحظاتهم لتضمينها ضمن رد الاتحاد.

وبعد الدراسة من قبل الاتحاد، تم تقديم الملاحظات الفنية والقانونية المناسبة في الموعد المحدد من قبل الهيئة.

نموذج عقد تأسيس شركة ذات غرض خاص:

تم طرح مسودة نموذج عقد تأسيس شركة ذات غرض خاص من قبل هيئة أسواق المال لاستطلاع الآراء، وتم تحديد تاريخ 2018/06/21 من قبل الهيئة كموعد نهائي لاستلام الملاحظات على المسودة المشار إليها.

بدوره قام اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2018/05/29 بتعميم المسودة على كافة شركات الاستثمار لاستطلاع آرائهم وإبداء ملاحظاتهم لتضمينها ضمن رد الاتحاد.

وبعد الدراسة من قبل الاتحاد، تم تقديم الملاحظات الفنية والقانونية المناسبة في الموعد المحدد من قبل الهيئة.

القواعد الخاصة بأحكام عرض الشراء الجزئي:

قامت هيئة أسواق المال بتاريخ 2018/07/11 بمخاطبة الاتحاد لدعوته للمشاركة في استطلاع الرأي وإبداء ملاحظاته حول مسودة القواعد الخاصة بأحكام عرض الشراء الجزئي.

من جانبه قام الاتحاد وكما المعتاد بدراسة الأمر من خلال مجلس إدارته واللجان المختصة ووضع الملاحظات الفنية والقانونية المناسبة وتحميل تلك الملاحظات على الموقع الإلكتروني للهيئة في الموعد المحدد من قبلها في 2018/08/16.

ازدواجية الرقابة الشرعية الخارجية على شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية.

تفعيلاً لأحد أهم أهداف اتحاد شركات الاستثمار وهو رعاية مصالح الشركات الأعضاء، فقد تحرك الاتحاد وبطلب من إحدى شركاته الأعضاء للتدخل بشأن ازدواجية الرقابة الشرعية الخارجية على شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية.

وقد قام الاتحاد بدراسة الأمر من الجوانب الفنية والقانونية، ومن ثم قام بطلب اجتماع مع المعنيين في هيئة أسواق المال، وقد حرص الاتحاد على حضور ممثل من الشركة مع وفد الاتحاد في اجتماعهم مع المعنيين في هيئة أسواق المال بتاريخ 2018/10/21، وذلك لعرض وجهة نظر الشركة كاملة.

وقد قام السيد/ صالح السلمي - رئيس وفد الاتحاد في هذا الاجتماع بإطلاع الحضور على ما تلقاه اتحاد شركات الاستثمار من استفسارات حول مدلول نص المادة 15 من قانون الشركات بشأن هيئة الرقابة الشرعية للشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، وتخوفها من تطبيق نص اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، دون التزامها بتعيين هيئة الرقابة الشرعية المنصوص عليها في المادة المشار إليها بقانون الشركات، حيث أفاد بأن مفهوم نص المادة وفق ما يرى اتحاد شركات الاستثمار أن إلزامية تعيين هيئة الرقابة الشرعية لا ينطبق على الأشخاص المرخص لهم من الهيئة، ويجب على هؤلاء اتباع النصوص المنظمة لذلك وفق اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، كما أشار إلى أنه قد تم طلب الاجتماع للوقوف على رأي الهيئة في هذا الشأن والذي قد يتوافق مع رأي الاتحاد. وقد عرض ممثلو اللجنة القانونية للاتحاد بإيجاز متطلبات الرقابة الشرعية في قانون الشركات بتعيين هيئة رقابة شرعية وكذلك متطلبات اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بتعيين وحدة داخلية ومكتب تدقيق شرعي خارجي.

من جانبهم أكد ممثلو هيئة أسواق المال على اتفاقهم مع المفهوم الذي طرحه ممثلوا اتحاد شركات الاستثمار، وأسسوا ذلك على ما نص عليه البند رقم (2) من القسم الخامس (مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلة لدى الهيئة) بمذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال، والمؤرخة 21 نوفمبر 2017، من جواز تعيين هيئة رقابة شرعية لإبداء الرأي حول أنشطة الشركة وتصرفاتها، ومدلول هذا النص أن حكم تعيين هيئة الرقابة الشرعية جوازي وليس وجوبي. وتكون الشركة ملزمة بتعيين هيئة رقابة شرعية فقط إذا كان هذا الأمر منصوص عليه في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي.

وبناء على ما تقدم فيمكن للشركات التي ترغب في عدم تعيين هيئة رقابة شرعية أن تبدأ باتخاذ إجراءات تعديل عقد الشركة ليتوافق مع توجهاتها، وذلك وفق الإجراء المعمول به.

• وزارة التجارة والصناعة:

معوقات إجراءات الجمعيات العمومية:

في إطار متابعته لكافة القضايا المعنية في عمل شركات الاستثمار، حرص اتحاد شركات الاستثمار على تقديم الرأي الفني والقانوني لوزارة التجارة والصناعة بشأن بعض المعوقات التي تواجه شركات الاستثمار عند عقد الجمعيات العمومية، حيث قام الاتحاد بمخاطبة الوزارة بتاريخ 2018/05/15 موضحاً الآتي:

بالنسبة لوزارة التجارة والصناعة:

- أصدر وزير التجارة والصناعة في وقت سابق قرار يقضي بإلغاء الموافقة المسبقة على البيانات المالية المدقّقة للشركات، والاكتفاء بالحصول على نسخة من البيانات المالية من مدقق الحسابات، والقيام بأرشفتها لدى الوزارة دون التواصل مع الشركات كما درجت العادة الرقابية. وتلي ذلك صدور قرار الوزاري بوقف العمل بنظام عرض جدول أعمال الجمعية العامة العادية على «التجارة»، والحصول على موافقتها المسبقة لعقد الجمعيات العمومية وتحديداً العادية منها، والعائق الاجرائي: يتمثل في إلزامية الحصول على موافقة مسبقة على جدول الأعمال على الرغم من صدور القرارات الوزارية المشار إليها.

- عند تقديم طلب تحديد موعد الجمعيات العمومية من خلال الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة فأن النظام يطلب تحميل محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة والمتضمن التوصية بعقد الاجتماع، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في أن العمل قد جرى على أن يقوم رئيس مجلس الإدارة وسكرتير المجلس بالتوقيع على صورة من محضر الاجتماع الذي يتم رفعه على النظام الالكتروني للوزارة، ألا أن الوزارة رفضت هذا الاجراء وطلبت بضرورة رفع المحضر على أن يكون موقعا من جميع أعضاء المجلس، والغريب أنه يتم مخالفة الشركة عن ذلك الأمر ولا يتم رفع المخالفة ألا بعد استكمال باقي التوقيعات من أعضاء المجلس، وتحصل الشركة على ورقة بالمخالفة.

- نظر للإصلاحات الجارية بمبنى مجمع الوزارات منذ أكثر من سنتين، فقد تم نقل مكان انعقاد الجمعيات العمومية للشركات إلي مبنى الهيئة العامة للصناعة بمنطقة جنوب السرة (الدور الأرضي) ويتواجد بالمقر الجديد موظفي وزارة التجارة والصناعة المعنين بالحضور، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في عدم وجود ربط آلي بين موظفي الوزارة بمنطقة جنوب السرة وبين مقر الوزارة بمجمع الوزارات، وهذا الربط ضروري على الأقل فيما يتعلق بتأكيد وجود مستندات معينه أو قيام الشركات برفع هذه المستندات على النظام الالكتروني للوزارة، أو إلغاء مخالفات معينة قبل انعقاد الجمعيات.

- تهدف وزارة التجارة والصناعة، من وراء اعتماد السياسات الجديدة فيما يتعلق بتسهيل إجراءات الجمعيات العمومية إلي توفير الحرية الاقتصادية وتحدي العقبات البيروقراطية والإجرائية، لمصلحة الانفتاح وتطوير الآليات الرقابية المعمول بها، بما ينسجم مع التوصيات الدولية، ألا أنه وعلى الرغم من ذلك فأن بعض موظفي الوزارة يطلبون ممثلي الشركات بإعادة تقديم صور المستندات التي سبق رفعها على الموقع الالكتروني للوزارة أثناء تقديم طلب انعقاد الجمعية العمومية، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في وجود ازدواجية وعدم تنسيق بين إدارات الوزارة حيث يطلب تقديم أصلين من البيانات المالية المدققة للشركة رغم رفعها على موقع الوزارة الالكتروني، فضلا عن أية مستندات أخرى تم رفعها على الموقع الالكتروني للوزارة.

- وإلحاقا بالعائق الإجرائي السابق فأنه في حال انصياع الشركات لطلبات موظفي الوزارة بتقديم المستندات السابق رفعها على الموقع الالكتروني للوزارة، فأن الموظف المختص يستمهل الشركة 10

أيام على الأقل لدراسة البيانات المالية، وفي بعض الأحيان يطلب إجراء تعديل عليها وتسليمها مرة أخرى، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في أن موظفي الوزارة لا يطالعون المستندات المقدمة من الشركات والمرفوعة على النظام الالكتروني للوزارة الأمر الذي يعد اهدارا للوقت والجهد ويتنافى مع الغرض من تفعيل النظام الالكتروني لتحديد مواعيد الجمعيات العامة للشركات.

- عند قيام الشركات برفع الملفات المطلوبة على النظام الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة تجد الشركات صعوبة في رفع الملفات ذات الأحجام الكبيرة مثل الميزانية السنوية ومحاضر اجتماعات مجالس الإدارات، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في قيام الشركات تجزئة المستندات حتى يتمكن الموقع الالكتروني للوزارة من قبولها، ونرى ضرورة تعديل النظام الالكتروني "UPLOAD " وبحيث يسمح برفع الملفات ذات الأحجام الكبيرة.

- تلاحظ لدينا أنه عند وجود مشاكل تقنية في عملية رفع الملفات أو استخدام النظام الالكتروني للوزارة، فأنه لا يوجد دعم فني يمكن اللجوء إليه لحل تلك المشاكل التقنية، **والعائق الاجرائي:** يتمثل عدم وجود إدارة للدعم الفني يمكن للشركات التواصل معها بشأن أي مشكلة تقنية تعترض الشركات عند استخدام الموقع الالكتروني للوزارة.

- تلاحظ لدينا استمرار تخصيص موظف بعينه لدراسة البيانات المالية لمجموعة من الشركات تمهيدا لتحديد موعد اجتماع الجمعية العمومية، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في عدم وجود تنسيق بين موظفي الإدارة المعنية بأمور الجمعيات العمومية الأمر الذي يؤدي في الغالب وخاصة في حال عدم تواجد الموظف المعني بتعطيل إجراءات بالموافقة على البيانات المالية ومن ثمة تأخير تحديد موعد الجمعية العمومية للشركة لحين عودة الموظف وذلك في ظل امتناع زملائه من موظفي الإدارة من مباشرة مهام أعماله في أوقات تغيبه.

- عند مراجعة الشركات للوزارة بشأن الطلب الالكتروني المقدم لعقد الجمعية العمومية تتفاجأ بطلب مستندات أخرى غير معلن -عنها بموقع الوزارة الالكتروني مثال (عقد التأسيس – كتاب من إدارة الموارد البشرية HR – كشف بالمساهمين) وعند مناقشة موظفي الوزارة يحتجون بأن هذه المستندات تدخل تحت بند **"مستندات أخرى"**، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في أنه لا اعتراض على طلب الوزارة تزويدها بأية مستندات ذات العلاقة بالجمعيات العمومية – حتى وإن كانت مستحدثة خلال فترة عقد الجمعيات – ولكن يجب الإفصاح عنها على موقع الوزارة تجنبا لتعطيل الشركات وتأخرها في إجراءات عقد الجمعية العمومية بسبب متطلبات ورقية لم يتم الإعلان عنها.

- تهدف وزارة التجارة والصناعة إلى تقليل التعاملات اليدوية والتسهيل على المتعاملين معها من خلال استخدام التقنيات الالكترونية المناسبة، وهو توجه محمود للوزارة، ألا أن إدارة الجمعيات العامة وموظفيها المتواجدين بمقر الوزارة بجنوب السرة لا يوجد لديهم بريد الكتروني أو أرقام هاتفية يمكن من خلاله التواصل معهم بشأن إجراءات عقد الجمعيات العمومية، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في أن المنظومة الالكترونية يجب أن تكون ممتدة لكافة إدارات الوزارة حتى يتحقق من ورائها الفائدة المرجوة.

بالنسبة لأمين حفظ سجل المساهمين (الشركة الكويتية للمقاصة - الخليجية للمقاصة)

- ترفض شركة المقاصة قبول طلب تزويد الشركات بدعوات المساهمين للجمعية العامة إلا إذا كان الكتاب الموجهة إليها موقع من رئيس مجلس إدارة الشركة أو نائب الرئيس، وتمتنع من قبول الكتب الموقعة من الرئيس التنفيذي، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في أن عملية إدارة وحضور الجمعيات العمومية هو عمل من أعمال الإدارة وليس من أعمال التصرفات ويجب على شركة المقاصة تسهيل أعمال الشركات في الجمعيات العمومية خاصة وأن الإدارة التنفيذية للشركات هي التي تتولى كافة الاجراءات الخاصة بعقد الجمعيات العمومية.

- تلاحظ لنا أن موظف شركة المقاصة يقوم في يوم انعقاد الجمعية بمسح بطاقات الدعوات للحاضرين على الجهاز الخاص به وعند الانتهاء منها والتأكد من بلوغ النسبة القانونية لعقد الجمعية يعلن لرئيس الجمعية موظف الوزارة عن ذلك لبدء إجراءات الجمعية، ألا أنه في حال حضور أي مساهم (أصل - بالوكالة) بعد بدء إجراءات الجمعية يرفض تسجيل حضوره ويسمح له بحضور إجراءات الجمعية دون التصويت، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في أن حق حضور الجمعيات العمومية (عادية - غير عادية) والتصويت فيها هو حق أصيل للمساهم مرتبط بملكيته للسهم، وأن منعه من مباشرة تلك الحقوق هو في حقيقة الأمر جزاء لا يملك توقيعه ألا الجهة المختصة (هيئة أسواق المال أو المحكمة) بعد التحقيق معه وصدور قرار نهائي في شأن تحييد الأسهم أو صدور حكم نهائي من القضاء بذلك، والقول بغير ذلك يعتبر انتهاك لحقوق المساهمين.

- كما تلاحظ لدينا قيام موظف شركة المقاصة في يوم انعقاد الجمعية وفور قيامه بتسليم رئيس الجمعية بيان بنسبة الحضور بمغادرة مقر الاجتماع بسبب قلة عدد موظفي المقاصة خاصة في موسم انعقاد الجمعيات العمومية (شهر مارس - ابريل)، **والعائق الاجرائي:** يتمثل في أن مغادرة موظف المقاصة أثناء انعقد الاجتماع يمنع أي مساهم من حق حضور الجمعية والمشاركة في التصويت على ما تبقى من بنود بجدول الأعمال باعتباره أنه الجهة المعنية الوحيدة بالتأكد من هوية الحضور (الدعوة)، كما يخلق مشكلة عملية فيما لو أثيرت مشكلة بشأن صحة حضور أحد المساهمين والاعتراض من بعض المساهمين على ذلك.

بالنسبة لشركة بورصة الكويت:

من الاشتراطات المعمول بها في حال قيام الجمعية العامة للشركات بتقرير توزيع أرباح على المساهمين ضرورة الإعلان عن جدول استحقاقات الأسهم خلال مدة زمنية محددة (10 أيام عمل من تاريخ الاجتماع) وأنه من مقتضى مخالفة هذا الاجراء ضرورة إعادة إجراءات الجمعية العمومية بالكامل، ونظرا لمصادفتنا لبعض الأعطال الالكترونية في نظام شركة البورصة (ومنها نظام القارئ الالكتروني للبطاقات المدنية لممثلي الشركات المدرجة) فأن، **العائق الاجرائي:** يتمثل في عدم وجود ضمانات أو معالجات لحالة وجود أعطال بالنظام الالكتروني لشركة البورصة مما قد ينتج عنه إعادة كافة إجراءات الجمعية العمومية بسبب عطل فني.

• وزارة المالية:

إعداد الفئات الضريبية:

في إطار التنسيق مع كافة الجهات المعنية في عمل شركات الاستثمار، التقى اتحاد شركات الاستثمار مع ممثلي إدارة الخضوع الضريبي والتخطيط بوزارة المالية يوم الثلاثاء الموافق 2018/01/09 الساعة 09:30 صباحاً في مقر الاتحاد، وذلك لمناقشة إعداد قوائم توضح الأنشطة التي تقوم بها شركات الاستثمار للاستئناس بها من قبل وزارة المالية في إعداد الفئات الضريبية.

ومواصلة للتنسيق بين اتحاد شركات الاستثمار وإدارة الخضوع الضريبي لدى وزارة المالية، تم عقد لقاء لدى الاتحاد ضم ممثلي عدد من شركات الاستثمار مع ممثلي إدارة الخضوع الضريبي والتخطيط بوزارة المالية يوم الإثنين الموافق 2018/02/05 الساعة 10:00 صباحاً في مقر الاتحاد، وذلك لتوعية الشركات بشأن الإجراءات الواجب اتباعها فيما يخص محجوز ضمان ضريبة الدخل المتراكم، من خلال تناول الموضوعات الآتية:

- شرح لمرسوم ضريبة الدخل والقرارات والتفسيرات الملحقة به.
- حصر أعمال الشركات الأجنبية التي تعمل في الكويت من خلال تزويد الوزارة بكشف دوري للتعاقدات.
- تحديد ضابط اتصال مع الوزارة.

• بورصة الكويت للأوراق المالية:

كتاب قواعد البورصة وعملية تقسيم الأسواق:

إشارة إلى قرار بورصة الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2018 بشأن قواعد البورصة الصادر من قبل بورصة الكويت 2018/01/10، والذي تضمن أحكاماً كثيرة ذات تأثير جوهري على طبيعة عمل الأسواق وبيئة الأعمال في دولة الكويت، وأهمها الفصل الثامن، والذي تضمن قرار تقسيم الأسواق إلى ثلاثة أسواق (السوق الأول، السوق الرئيسي، وسوق المزادات).

قام اتحاد شركات الاستثمار بعقد العديد من الاجتماعات على مستوى مجلس الإدارة واللجان المختصة لدراسة الأمر والوقوف على الآثار المترتبة على عملية تقسيم الأسواق ومدى ملاءمة هذا الإجراء لطبيعة الأسواق في الكويت.

كما قام الاتحاد باتخاذ سلسلة من التحركات على النحو التالي:

- بتاريخ 2018/02/11 وبناء على طلب الاتحاد، اجتمع عدد من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد مع مسؤولي بورصة الكويت للأوراق المالية في مقر بورصة الكويت، وذلك لمناقشة موضوع تقسيم الأسواق وآثاره المتوقعة.

- بتاريخ 2018/02/12 قام الاتحاد بمخاطبة كافة شركات الاستثمار لاستطلاع آرائهم بشأن قرار بورصة الكويت للأوراق المالية رقم (01) لسنة 2018 لإصدار كتاب قواعد البورصة بتاريخ 2018/01/10، وبصفة خاصة الفصل الثامن الخاصة بقواعد أقسام ومؤشرات السوق، وآثار ذلك على الأسواق.

- بناء على الاجتماع المشار إليه تم بلورة رأي الاتحاد مستئنساً بملاحظات التي وردت من الشركات في مذكرة فنية تم إرسالها على بورصة الكويت بتاريخ 2018/02/28 أوضح فيها الاتحاد أنه وبالنظر لكون قطاع شركات الاستثمار يدير ما يعادل 16 مليار دينار كويتي، حيث مثّلت أعمال القطاع خلال عام 2017 سيولة بواقع 40% من إجمالي تداول السوق وذلك عن طريق الصناديق الاستثمارية ومحافظ العملاء والشركات، وانطلاقاً من حرص الاتحاد على التعاون مع بورصة الكويت في سبيل الارتقاء للممارسات المثلى في عمل السوق، فإن الاتحاد يقدم رؤيته بشأن قواعد تقسيم السوق، وكما يأتي:

تأثير التقسيم على سوق الأوراق المالية الكويتي:

قرار تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق:

أ) السوق الأول الذي يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

ب) السوق الرئيسي الذي يضم الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها.

ج) وسوق المزادات الذي يضم الشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والأسهم ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة.

وترتكز عملية تقييم الشركات على معايير محددة منها السيولة، والقيمة السوقية، والسعر إلى القيمة الإسمية.

إلا أن تقسيم سوق بهذا الحجم الصغير من حيث السيولة وعدد الشركات المدرجة إلى ثلاثة أسواق، في رأينا هو أمر يتجاوز طاقة هذا السوق على التكيف، وينهي المطاف بسوق أولي لا يتجاوز عدد الشركات فيه 20 شركة.

وكما تعلمون أن المعايير العالمية تؤكد على الدور الحيادي لإدارة البورصات وحظر توجيهها للسوق من خلال فرض قواعد تؤثر على تداولات الشركات.

فالسوق الكويتي يعاني من أزمة في السيولة منذ سنوات، ولا يجب حل هذه المشكلة بتخفيض مكانة شركات عريقة لا تتحمل مسؤولية ضعف السيولة في السوق. فهذه الشركات التي قد تعاني من السيولة المنخفضة تتمتع منذ عقدين من الزمان بنظم قوية للحوكمة، ومعايير قوية للإفصاح، وجودة عالية من الأرباح، وعلى الرغم من ذلك، يتم تقييمها بناءً على درجة سيولة أسهمها، بغض النظر عن أدائها ونتائجها المالية ونمو إيراداتها التشغيلية وتوزيع الأرباح النقدية. فهناك العديد من الشركات الكبرى التي لا تتمتع بقدر عال من السيولة بسب القطاع التي تنتمي له، أو نتيجة انخفاض التعويم الحر، أو بسبب انخفاض تذبذب السهم والذي يقلل من رغبة المتداولين أو المضاربين له، بينما تتصدر الأسهم الصغيرة المؤشرات الأكثر تداولاً على أساس يومي.

وبقراءة تاريخية للسوق منذ نشأته عام 1976 حتى تاريخه نرى أن سوق الأوراق المالية في دولة الكويت قد مر بعدة انتكاسات منذ أزمة 1976 مروراً بأزمة المناخ والغزو والتي بلغت أكثر من ستة انتكاسات ولعل آخرها أزمة 2008 والتي لازالت آثارها مستمرة منذ عشر سنوات، حيث أدت هذه الأزمات إلى أفول شركات وظهور شركات أخرى جديدة، الأمر الذي نستخلص منه أن هذه السيولة خضعت لمؤثرات تخرج عن نطاق قوى السوق، وبالتالي فإن تلافي هذه السلبيات تخضع لمعالجات عديدة بالتأكيد ليس من بينها مقترح تقسيم السوق.

حيث يتشابه التقسيم الحالي للسوق مع مؤشر كويت 15، الذي أُطلق عام 2011 ليضم أكبر 15 شركة من حيث السيولة ورأس المال، من حيث اعتمادهما السيولة كأحد مقاييس التصنيف المؤثرة. إلا أن السوق لا تزال بحاجة إلى سيولة أكبر رغم مرور 7 أعوام على إطلاقه. الأمر الذي يؤكد على أن السيولة لا تزال معياراً غير كافٍ لزيادة جاذبية السوق.

لا يتطلب مؤشر (فوتسي راسل) هذا النوع من القيود ولا يفرض أي شروط لتقسيم السوق. وعادة ما تضع الأسواق العالمية حداً أدنى لاشتراط رأسمال السوق، بينما، تفرض الأسواق الناشئة مثل البرازيل وروسيا والهند شرط السيولة. وثمة أسواق أخرى لا تفرض شروطاً على أساس متوسط السيولة اليومية، بينما تحاول إنعاش السيولة في السوق عن طريق فرض حداً أدنى للتعويم الحر للأسهم. وهناك تباين في معدل اشتراطات التعويم الحر من سوق لآخر، وعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية الحد الأدنى للتعويم الحر يصل إلى 30% في البورصة السعودية (تداول)؛ بينما في قطر يبلغ الحد الأدنى للتعويم الحر 10%، وفي مصر قد ينخفض مستوى التعويم الحر إلى 5%. وتطلب كل من أستراليا والمملكة المتحدة من الشركات توفير حداً أدنى بنسبة 25% من الأسهم للتعويم الحر، ومن الجدير بالذكر أن تقسيم السوق في المملكة المتحدة يأخذ في الحسبان قواعد حوكمة صارمة. وكذلك تقسم روسيا والبرازيل السوق على أساس معايير وضع التقارير والحوكمة؛ وتقسم البرازيل سوقها إلى ستة أقسام مختلفة.

ولا يقدم تقسيم السوق حلاً مستداماً لتعزيز السيولة فيه، فالسيولة في السوق سوف تتحسن فقط إذا ما تحسنت بيئة الأعمال بما يؤدي إلى أداء أفضل مع معايير أعلى من الشفافية والحوكمة للشركات. ويجب تطبيق حلول أكبر من مجرد تقسيم السوق بهدف جذب السيولة إلى سوق الأسهم.

هناك تداعيات أبعد تتعلق بقروض البنوك، حيث نتوقع من البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى وضع قيود صعبة على القروض المضمونة بأسهم الشركات غير المشمولة في السوق الأولية كرفع هامش الضمان أو رفع تكاليف التمويل أو حتى الامتناع عن التمويل مما يخفض من جودة الضمانات لهذه الأسهم ويزيد مشكلة السيولة، حيث سيتجنب المستثمرون الاستثمار في الشركات ذات السيولة المنخفضة بغض النظر عن جودة أصولها أو نوعية أرباحها.

ولكن وفقا لقواعد تقسيم السوق، فإن تصنيف الشركات ينحصر فقط على تداولاتها اليومية ومعدلات السيولة، الأمر الذي يصنف العديد من الشركات الكبرى صاحبة العوائد العالية ضمن السوق الأضعف ألا وهو سوق المزادات. الأمر الذي يعد بحد ذاته متناقضا وليس عادلا وذلك سينعكس سلباً أولا على تراجع ثقة المستثمرين المتداولين بالشركة لكونها في سوق المزادات وثانيا أمام الملاك والمساهمين الرئيسيين للشركة.

إن تقسيم السوق وخلق سوق مزادات يتنافى مع آلية تداول الأسواق، حيث يؤدي إلى تأثير سلبي على تداول أسهم الشركات والمساهمين والسوق بشكل عام، ويفسح المجال للتلاعب بأسعار الأسهم، الأمر الذي لا يعكس القيمة الحقيقية للشركات، ولا يعزز السيولة التي ينشدها السوق.

كما تقدم الاتحاد بالحلول المقترحة لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز السيولة في السوق، وكما يأتي:

1) تقسيم السوق إلى سوقين فقط، الأول للشركات ذات القيمة السوقية المرتفعة، وسوق آخر للشركات الصغيرة يتناغم مع سياسة الدولة لدعم المشاريع الصغيرة المتنوعة وتشجيعها على الإدراج.

2) طرح أدوات استثمارية جديدة لجذب رؤوس أموال جديدة إلى السوق.

3) في حال عدم اعتماد الحل رقم (1) أعلاه، نقترح العمل على إلغاء آلية عمل سوق المزادات واعتماد آلية التداول المعتادة (Ticker). وتعديل اسم السوق.

4) تسهيل إدراج الشركات العائلية والخاصة والمشاريع الصغيرة.

5) تمديد فترة توفيق الأوضاع لطرح الأدوات الاستثمارية الجديدة.

6) استحداث تداول المؤشرات الذي سيؤثر إيجاباً على جذب المستثمرين.

7) الإبقاء على المؤشر السعري حيث يعتبر من المؤشرات التاريخية الذي يعتمد عليه غالبية المستثمرين.

كما أشار إلى أن التغيير في شكل البورصة في الوقت الحالي قد يتسبب في صعوبات لاحقاً لتعديل أو إجراء تغييرات أخرى، وقد يؤثر ذلك سلباً على قرار أي مشتري لشركة البورصة، كما أنه من الأفضل ترك مثل هذه القرارات الاستراتيجية والجوهرية إلى الملاك الجدد لرسم رؤيتهم لتطوير السوق، وهذا من منطلق حرص الاتحاد على أهمية التعاون المشترك لما فيه مصلحة سوق الأوراق المالية بصورة خاصة واقتصادنا الوطني.

- قام مسؤولو بورصة الكويت للأوراق المالية بتاريخ 2018/03/19 بالرد على المذكرة التي قدمها الاتحاد، حيث أفادوا بأن عملية تقسيم الأسواق تضاهي ما قامت به الأسواق العالمية لخلق منصات تداول جاذبة تحاكي جميع أنواع الشركات بمختلف أحجامها وأنشطتها، وأن تقسيم السواق يعد حلاً مستداماً ليس فقط لتعزيز السيولة ولكن لخلق بنية تحتية مستقرة أتاحت للبورصة إصدار قواعد جديدة للإدراج تحاكي الممارسات العالمية التي تعتمد على القيمة الحرة للأسهم المدرجة (Free Float) بدلاً من القيود التي كان معمولاً بها مثل شرط إدراج ما يعادل 30% من قيمة الشركة ونسبة ربحية تساوي 05% أو أكثر.

- بدوره عمد الاتحاد إلى متابعة أداء بورصة الكويت بعد تقسيم الأسواق ومقارنتها بشكل أسبوعي وشهري مع البيانات التاريخية (قبل البدء بتقسيم الأسواق) ووضع الملاحظات حول تأثر السيولة والشفافية على البورصة سواء كان إيجاباً أم سلباً.

- غرفة تجارة وصناعة الكويت:

مقترح تعديل القانون رقم (06) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي"، فيما يخص عدم خصم اشتراكات التأمينات الاجتماعية من مكافأة نهاية الخدمة للعمالة الوطنية.

في إطار عمل اتحاد شركات الاستثمار كعضو في لجنة تنسيق الأعمال، وهي لجنة تضم ممثلين عن كل من: غرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحادات القطاعية في دولة الكويت ومن بينهم اتحاد شركات الاستثمار.

شارك الاتحاد في اجتماع اللجنة بتاريخ 2018/05/08 الساعة 12:30 في مبنى الغرفة لمناقشة تعديل القانون رقم (06) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي، حيث يقضي التعديل بحصول المتقاعدين من الموظفين من عام 2010 حتى 2017 على مكافأة نهاية الخدمة كاملة دون خصم اشتراك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والذي تمت إحالته من قبل مجلس الأمة إلى الحكومة لتنفيذه بأثر رجعي، الأمر الذي سيكون له انعكاسات سلبية عديدة على بيئة الأعمال.

المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق السوق الخليجية المشتركة.

بدعوة من غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2018/12/23 بإبداء ملاحظاته بشأن أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق السواق الخليجية المشتركة، وكما يأتي:

- تطبيق ضريبة القيمة المضافة: ان تطبيق قيمة القيمة المضافة في عدد من دول الخليج (مثل السعودية، والامارات) تشكل عائق حقيقي في تطبيق سوق خليجي مشترك، لأنها غير مطبقة حالياً في دول أخرى خليجية (مثلا الكويت وقطر) مما يشكل صعوبة بتعريف أسعار المنتجات الحقيقة.

- تقلبات صرف العملة: عدم وجود عملة موحدة لدول الخليج مثل الاتحاد الأوربي، يشكل عائق أساسي لتطبيق سوق خليجية مشتركة، حيث ان عدد من العملات الخليجية مربوطة بالدولار الأمريكي (مثل السعودية) وغيرها مربوط بسلة عملات (مثل الكويت)، وهذا يؤدي الى مخاطر في تقلبات سعر الصرف من بلد الى اخر.

- الخلافات السياسية في منطقة الخليج: من اهم الأسباب التي تشكل عائق رئيسي بتشكيل سوق خليجي مشترك، هو وجود عدداً من الخلافات السياسية في منطقة الخليج، مما يؤدي الى صعوبات لتطبيق نهج مشترك فيما بينهم من حيث التنقل والإقامة وغيرها من المحفزات التي تساعد على إقامة سوق خليجية مشتركة.

- اختلاف القوانين التشريعية والتنظيمية: هناك عدد من الاختلافات في التشريعات والقوانين بين دول الخليج مثل التعريفات الجمركية وتملك العقارات والأسهم. وبرزت إجراءات معقدة اقّرتها بعض الدول الخليجية فيما يتعلق بحرية الاستثمار، خاصةً في قطاع المصارف والمؤسسات المالية، حيث من بين هذه الإجراءات عدم سماح بعض الدول الخليجية بفتح فروع لبنوك أخرى تعمل في دول خليجية، وكذلك الحال ينطبق على شركات الاستثمار وشركات التأمين.

- عدم تفعيل مشروع التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة الذي من الممكن ان يُسهم في تنمية القطاع السياحي بمنطلقة الخليج.

- وأكد الاتحاد على أن تذليل تلك المعوقات والصعوبات يتطلب مزيداً من الجهد وعقد العديد من الاجتماعات لمعالجتها.

• الهيئة العامة للقوى العاملة:

التعديلات المقترحة على قرار مجلس الوزراء رقم (1028/2014) الخاص بتحديد نسب العمالة الوطنية الملائمة للقطاعات غير الحكومية.

استمراراً من اتحاد شركات الاستثمار لمتابعة كافة القضايا المعنية في عمل شركات الاستثمار وبالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام اتحاد شركات الاستثمار بدعوة كافة الشركات للمشاركة في الاجتماع المشترك للجنة الصناعة والعمل لدى الغرفة والاتحادات النوعية الفاعلة مع مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة مع كبار معاونيه للتشاور بشأن التعديلات المقترحة على قرار مجلس الوزراء رقم (1028/2014) الخاص بتحديد نسب العمالة الوطنية الملائمة للقطاعات غير الحكومية وبما يفيد بيئة الأعمال وتنمية الموارد البشرية الوطنية في دولة الكويت، ومناقشة العناصر المستحدثة مثل الزيادات المقترحة وتغليظ الغرامات وإلغاء الإعفاءات بالإضافة على تقديم شهادة الاستيفاء كل ثلاثة شهور، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2018/01/09 الساعة 09:30 صباحاً بقاعة البوم بالدور الحادي عشر بمبنى الغرفة.

وقد تم خلال اللقاء تداول موضوع سعي الهيئة العامة للقوى العاملة بإعداد مشروع قرار للعرض على مجلس الوزراء بشأن تحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية، متضمناً زيادات مقترحة لمعظم القطاعات العاملة في دولة الكويت، مع تغليظ الغرامات وإلغاء الإعفاءات وتقديم شهادة الاستيفاء كل 3 شهور، وضم العقود الحكومية وغير ذلك من الالتزامات والقيود الأخرى.

وخلال الاجتماع تم عرض وثيقة الإصلاح – محور سوق العمل (مراجعة سياسة قرار النسب) والمُعدة من قبل المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات (TICG)، وتبين أن نسبة التكويت في قطاع الاستثمار والتمويل بقيت على حالها دون تغيير بنسبة 40%.

وشهد الاجتماع اعتراضات الكثير من الاتحادات على زيادة النسبة لبعض القطاعات وتغيير في الغرامات، والإعفاءات وتأثير ذلك على الشركات والعقود الحكومية المقترحة في وثيقة الإصلاح.

وقد قام الاتحاد بإرسال تلك الوثيقة والجداول الخاصة بنسب العمالة الوطنية إلى كافة الشركات بتاريخ 2018/01/18 للاطلاع وإبداء الملاحظات والآراء.

ثم تمت متابعة الموضوع مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، حيث قام الاتحاد بإعداد كتاب إلى البرنامج بتاريخ 2018/02/05 تناول فيه الاتحاد وجهة نظر متكاملة حول الموضوع، وكما سيرد لاحقاً في هذا التقرير.

مقترح منع إصدار تصاريح عمل والتجديد والتحويل لحاملي المؤهلات دون الدبلوم الذين بلغوا من العمر (65) عاماً.

شارك اتحاد شركات الاستثمار في اللقاء الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت بتاريخ 2018/05/08 في قاعة الجالبوت بمقرها الساعة 12:00 بعد الظهر مع ممثلي الهيئة العامة للقوى العاملة وممثلي الاتحادات النوعية الفاعلة لمناقشة مقترح منع إصدار تصاريح العمل والتجديد والتحويل لحاملي المؤهلات دون الدبلوم الذين بلغوا من العمر (65) عاماً.

وعلى خلفية ما دار في اللقاء وبعد استطلاع آراء شركات الاستثمار قام الاتحاد بإرسال كتاب إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت بتاريخ 2018/05/20 مفيداً بأن هذا القرار لا يوثر بشكل مباشر على قطاع الاستثمار، بل أنه سيؤثر على المصلحة العامة، حيث أن دولة الكويت تسعى جاهدة لتنويع مصادر الدخل والتنمية باستقطاب الاستثمار الأجنبي للبلاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحديد عمر هذه الخبرات بأقل من (65) عام سيؤثر على قطاعات أخرى تعتمد بشكل أساسي على خبرات بأعمار متنوعة مثل قطاع الضيافة في دولة الكويت.

● برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة: .....

التعديلات المقترحة على قرار مجلس الوزراء رقم (1028/2014) الخاص بتحديد نسب العمالة الوطنية الملائمة للقطاعات غير الحكومية.

استكمالاً لبحث موضوع نسب العمالة الوطنية في قطاعات العمل الأهلي، حضر ممثلو اتحاد شركات الاستثمار وعدد من ممثلي شركات الاستثمار الأعضاء اجتماعاً بتاريخ 2018/01/31 في مقر برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة مع ممثلي البرنامج، حيث تم بناء على ذلك الاجتماع إعداد كتاب إلى البرنامج بتاريخ 2018/02/05 تناول فيه الاتحاد وجهة النظر بشأن الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الاجتماع وكذلك الاجتماع السابق، وكذلك تم تقديم المقترحات والحلول التي يرى الاتحاد أنها قد تساعد شركات الاستثمار في استقطاب عدد أكبر من العاملين الكويتيين، وكان مضمون الكتاب ما يأتي:

تقديم شهادة الاستيفاء:

الاقتراح بتقديم الشهادة كل ثلاث شهور يعد غير مبرر، وذلك لقصر المدة، إلا أن ما ذكر بأن الشهادة سوف تصدر تلقائياً من خلال النظام الآلي سوف يحل هذه المشكلة.

إلغاء الاعفاءات للعمالة الوافدة فوق الحدود المسموح بها:

بالنظر إلى نوع القطاع يجب إعادة النظر في موضوع الاعفاءات حيث سيكون من الصعب الوصول إلى النسب المطلوبة وخصوصا خلال مرحلة تأسيس الشركات وبدون أي اعفاءات.

زيادة الغرامة الحالية لكل وافد إضافي:

من غير المنطقي الزيادة المقترحة والتي تضاعفت بشكل كبير مع النظر إلى عامل الوقت المطلوب للوصول إلى النسب المقترحة.

كما تقدم الاتحاد بمجموعة من الملاحظات والمقترحات من الواقع العملي لقطاع الاستثمار وإدارة الأصول في الكويت، وكما يأتي:

النسبة الحالية:

تواجه الكثير من الشركات في القطاع الخاص بصفة عامة، وقطاع الاستثمار بصفة خاصة صعوبة في تحقيق النسبة الحالية 40% للعمالة الوطنية وذلك للأسباب الآتية:

1) عزوف الكويتيين عن التوظيف في شركات الاستثمار وميولهم غالباً نحو شركات النفط والبنوك حيث تعد هذه الشركات الوجهة والخيار الأول لمعظم الكويتيين وذلك بسبب الميزات الممنوحة.

2) طول ساعات العمل في قطاع الاستثمار حيث ينتهي معظمها في الساعة 3:00 أو 3:30 بسبب طبيعة عملها وذلك مقارنة بالجهات الحكومية.

3) المرونة والأمان الوظيفي المتواجد في القطاع الحكومي من دون الحاجة إلى بذل جهد أكبر لتحقيق نسبة معينة من الارباح او تحقيق اهداف ترتبط بها الزيادة والمكافأة السنوية.

4) كمية وحجم العمل والمسئوليات التي يتحملها الموظف في الشركات الاستثمارية مقارنة بالقطاع الحكومي.

5) توجه معظم الكويتيين إلى الإدارات التي تولد المال مثل الخدمات المصرفية والتداول وغيرها وعزوفهم عن الإدارات التي تقدم الدعم للعمل مثل تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والمحاسبة، إلخ مما يضطر شركات قطاع الاستثمار إلى تغطية هذه الشواغر من خلال تعيين موظفين من جنسيات أخرى.

6) عدم توفر تخصصات دراسية في مجالات الالتزام والمخاطر حيث تعد الخبرات الكويتية محدودة فيها في حين توفر هذه الخبرات لدى مرشحين من جنسيات أخرى، بالإضافة إلى قلة الخبرات المطلوبة في سوق العمل المحلي بما يتماشى مع متطلباتنا لتعيين محللين ماليين وبعض التخصصات النوعية من ذوي الشهادات العالية والخبرات الكبيرة في هذا المجال (CFA, CPA,CIA,CMA)، ووفق متطلبات هيئة أسواق المال.

7) عدم ضمان الوظيفة في حال رغبة الموظف في إكمال الدراسة والحصول على التفرغ الدراسي كما هو الحال في القطاع النفطي والجهات الحكومية.

8) تنافسية القطاع الحكومي، والقطاع النفطي مع القطاع الخاص بشكل عام، والقطاع الاستثماري وإدارة الأصول بشكل خاص، في اجتذاب المتميزين من خريجي الجامعات من حيث الرواتب والتفاوت الكبير بين امتيازات العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وكذلك من حيث عدد ساعات العمل، وأيضاً الأمان الوظيفي مما يصعب مهمة القطاع الخاص في جذب العمالة الوطنية المتخصصة للعمل لديه.

كما عرض الاتحاد بعض المقترحات والحلول التي قد تساعد شركات الاستثمار في استقطاب عدد أكبر من الكويتيين:

1) التشاور مع القطاعات المختلفة والاجتماع مع الاتحادات النوعية بالقطاع الخاص كل على حده لاستعراض وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن.

2) ضرورة العمل على معالجة نقص العمالة من منظور اقتصادي وليس فقط من منظور إداري، وربطها مع خطة دولة الكويت للتنمية الوطنية والمشاريع المطروحة خلالها.

3) تنمية الكوادر الوطنية واكسابها المهارات والخبرات اللازمة التي تلبي احتياجات القطاع الخاص بصفة عامة والقطاع الاقتصادي والاستثماري بصفة خاصة، وذلك من خلال القيام بإعداد وتطوير حديثي التخرج والراغبين في العمل في مجال الالتزام وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات من خلال طرح برنامج تدريبي مكثف لمدة سنة يتم خلاله تدريبهم فنيا وإداريا في هذه المجالات وإعدادهم للعمل في سوق الاستثمار.

4) تقديم دورات وبرامج إعداد فنية مكثفة وبشهادات تخصصية معتمدة في كافة المجالات لإعداد الكويتيين وتمكينهم من شغل وظائف إدارية على مستوى الإدارة المتوسطة والعليا.

5) تقديم برنامج إعادة الهيكلة حوافز إضافية للتخصصات التي يتم تدريبها أعلاه للتشجيع على توافد الخريجين على هذه الوظائف مقارنة بالوظائف في الإدارات التي تولد المال.

6) استمرار تقديم دعم العمالة والتسجيل في التأمينات الاجتماعية للمتفرغين دراسيا في القطاع الخاص.

7) معالجة التنافسية والتفاوت الكبير بين امتيازات العاملين في القطاع الحكومي، والقطاع النفطي مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص ومستويات الأمان الوظيفي، وإعادة النظر في رواتب دعم العمالة.

8) تتطلع شركات الاستثمار لاستبعاد بعض الوظائف الغير جاذبة للكويتيين من النسبة المحددة للعمالة الوطنية، وكذلك العمالة المتدنية كالمندوبين والسكرتارية من هذه النسبة.

9) كون أن إقبال الكويتيين على شركات الغير مدرجة أو الغير مساهمة قليل، لم لا يتم تقديم نوع من الحوافز لهذه الشركات لتتمكن من استقطاب الكويتيين للعمل فيها؟ أو إلغاء دفع الغرامات عنها في الجهات الحكومية؟

10) بخصوص الغرامات، حسب المبرر المقدم فإن زيادة الغرامة هي لتحفيز توظيف الكويتيين، ماذا لو كان هناك عزوف من الكويتيين لبعض المجالات؟ إن لم يمكن إبقاء الوضع كما هو عليه ممكن، فلم لا يكون هناك تدرج في مبالغ الغرامات بدلا من زيادة المبلغ من 100 دينار إلى 500 دينار؟

11) لما لا يتم تقديم نوع من الحوافز التشجيعية للشركات المستوفية للنسب المطلوبة مرتبطة بالأعمال المتعلقة بالموظفين؟ مثل الإعفاء عن رسوم استخدام الخدمة الإلكترونية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أو إلغاء رسوم إصدار أو تجديد أذونات العمل لغير الكويتيين؟

دولة الكويت
الإدارة المركزية للإحصاء
CENTRAL STATISTICAL BUREAU

● الإدارة المركزية للإحصاء:

المسح الميداني الثاني لمشروع بناء القاعدة الإحصائية لبيانات الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت.

في إطار التعاون بين اتحاد شركات الاستثمار والجهات الحكومية في الدولة، خاصة في الأمور المعنية في عمل شركات الاستثمار، كان هناك تعاون بين الاتحاد والإدارة المركزية للإحصاء لاستيفاء بيانات المسح الميداني الثاني، والذي اعتزمت الإدارة المركزية للإحصاء البدء فيه في يوليو 2018 بهدف بناء القاعدة الإحصائية لبيانات الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت، حيث يشرف على هذا المشروع لجنة من الجهات الحكومية برئاسة الوكيل المساعد لقطاع العمل الإحصائي في الإدارة، وعضوية ممثلين عن كل من: وزارة المالية، بنك الكويت المركزي، هيئة أسواق المال، وزارة التجارة والصناعة، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والهيئة العامة للصناعة.

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

● مجلس الأمة:

الاقتراح بتعديل المادتين (51) و (70) من القانون رقم (6) لسنة 2010.

في إطار متابعة اتحاد شركات الاستثمار لكافة القضايا التي من شأنها التأثير على بيئة الأعمال في دولة الكويت، قام الاتحاد بتاريخ 2018/12/20 بمخاطبة مجلس الأمة الموقر بشأن المقترح المقدم من بعض أعضاء مجلس الأمة الموقرين لتعديل المادتين (51) و (70) من القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، موضحاً وجهة النظر بشأن هذا المقترح، فإذا كان من شأن هذا التعديل تحقيق ميزة إضافية للعامل، إلا أنه يولد عبء إضافي مالي على رب العمل قد لا يتحمله البعض.

وإذا كان حق رب العمل في تشغيل العامل ستة أيام في الأسبوع، بما يؤدي لحق العامل في يوم راحة اسبوعياً مدفوع الأجر، وفضلاً من العديد من أرباب العمل بعدم إلزام العاملين لديهم بتشغيلهم يوم آخر إضافة إلى اليوم المقرر قانوناً، وما تضمنه عقد العمل، وقد أفرز الواقع العملي لدى كثير من الجهات أن يكون يوم الجمعة هو الراحة الأسبوعية واليوم الآخر يكون يوم السبت، فليس من الإنصاف أن يقابل فضل وإحسان رب العمل بعبء مالي من قبل السلطة التشريعية لصالح العامل بما يثقل كاهل رب العمل مادياً، وتكييف هذا الأمر على أنه حق مكتسب، وميزة إضافية أفضل للعامل للوهلة الأولى، رغم عدم وجود سند قانوني يضع قيداً على رب العمل في إلزام العامل بتشغيله يوم السبت.

وحيث يترتب على تعديل نص المادة (51) من القانون تحمل رب العمل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته دون خصم المبالغ التي تحملها نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله يؤدي ذلك إلى زيادة العبء المالي على رب العمل قد تصل إلى مضاعفة ما يقوم بسداده لصالح العامل.

ومن جانب آخر فإنه من شأن ذلك التعديل التأثير على وضع العمالة الوطنية في سوق العمل في القطاع الأهلي وقد يترتب عليه عزوف العديد من الشركات عن دعم العمالة الوطنية وتوظيفها لديها درءً لما تتحمله من التزامات مالية سواء بموجب قانون التأمينات الاجتماعية وما يفرضه من التزام بسداد الاشتراكات أو بموجب التعديل المقترح وما يفرضه من التزام بسداد مكافأة نهاية الخدمة كاملة بغض النظر عن الاشتراكات السابق سدادها.

ويترتب على الموافقة على تعديل المادة (70) من القانون زيادة عدد أيام الإجازات المستحقة للعامل بما يؤثر على مصلحة أرباب العمل بأحد صورتين مثل وجود المبرر القانوني لتغيب العامل عن عمله عدة أيام يحتاج العمل انتظام العامل فيها، أو إلزام رب العمل بأداء المقابل النقدي لتلك الأيام، كما يترتب على هذا التعديل احتساب قيمة أجر يوم العمل عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة بتقسيم قيمة الراتب على عدد 22 يوم وليس 26 يوم مما يزيد من الأعباء المالية على رب العمل.

ثالثاً: مؤتمرات:

الملتقى الاقتصادي الأول "تمكين أسواق الأوراق المالية":

انطلاقاً من حرص الاتحاد على دعم الأحداث الحيوية التي من شأنها تقديم قيمة مضافة إلى واقع الاستثمار في الكويت، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، شارك الاتحاد كأحد الجهات المنظمة للملتقى الاقتصادي الأول تحت شعار "تمكين أسواق الأوراق المالية"، والذي عُقد برعاية رسمية كريمة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح حفظه الله، وذلك خلال الفترة 27 – 29 نوفمبر 2018 بفندق المارينا.

حيث كان هذا الملتقى فرصة لتسليط الضوء على أهمية دور البورصات في تعزيز مكانة اقتصاد الدولة وتسليط الضوء على العوائد لإدراج الشركات وتعزيز نمو الأسواق المالية المحلية والإقليمية وتعزيز تنافسيتها على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم دعوة نخبه مميزة من الخبراء والاختصاصيين ممثلين لمؤسسات عريقة لتبادل الآراء وإثراء النقاش واستعراض الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات في هذا المجال، وذلك بهدف المساهمة ببناء قاعدة معرفية متينة يستفيد منها المشاركين وجهات العمل المتخصصة بهذا القطاع الاقتصادي الحيوي، وإطلاع المشاركين على آخر المستجدات والتطورات في هذا المجال.

كما تم ربط الجلسات بواقع قطاع الاستثمار وأهم القضايا المعنية في بيئة الأعمال في الكويت والعقبات التي تواجه القطاع، حيث تم إبراز تلك الموضوعات بصورة إعلامية مناسبة وليكون المؤتمر بمثابة رسالة على كافة الجهات المعنية في الدولة لمعالجة تلك المشكلات والعقبات وتعزيز نقاط القوة.

وقد كانت مشاركة اتحاد شركات الاستثمار في الجلسة الثانية – اليوم الأول – الثلاثاء 27 نوفمبر 2018، حيث كانت محاور الجلسة كما يأتي:

- لماذا تندرج الشركات في البورصات؟
- أهم التحديات التي تواجه الشركات؟
- أسباب الانسحاب الاختياري أو الإجباري في ضوء التشريعات الحديثة ورؤى تمكين القطاع الخاص ورفع مساهماته في الناتج المحلي.

وقد ترأس الجلسة **السيد/ بدر ناصر السبيعي** – رئيس الاتحاد، وشارك فيها كمتحدثين كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي**	نائب رئيس اتحاد شركات الاستثمار
- **السيد/ فيصل منصور صرخوه**	أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة اتحاد شركة الاستثمار
- **الدكتور/ فايز الكندري**	محامي وأستاذ القانون الخاص في كلية الحقوق

وتفعيلاً لنتائج وتوصيات الملتقى عقد لقاء يوم الإثنين الموافق 2018/12/10 الساعة 09:00 صباحاً في مقر هيئة أسواق المال، وذلك لتقديم مبادرة تمكين أسواق الأوراق المالية للهيئة لتفعيلها والأخذ بها.

وقد حضر من جانب الهيئة:

السيد/ أ. د. أحمد عبدالرحمن الملحم – رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال – المدير التنفيذي

فيما حضر من جانب اتحاد شركات الاستثمار كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي**	نائب رئيس الاتحاد
- **السيد/ عبدالله حمد التركيت**	أمين السر وعضو مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى درويش**	مدير الدعم الفني ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وحضر من جانب الملتقى الاقتصادي الأول:

الدكتورة/ أماني خالد بورسلي	رئيس اللجنة المنظمة للملتقى ووزير التجارة والصناعة الأسبق

رابعاً: مشاركات مجتمعية:

معرض الفرص الوظيفية والدراسية الثاني:

في إطار التعاون بين اتحاد شركات الاستثمار والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، إدارة متابعة الخريجين وسوق العمل بالهيئة، شارك الاتحاد في معرض الفرص الوظيفية والدراسية الثانية برعاية الدكتور/ علي المضف - المدير العام للهيئة، وذلك خلال الفترة 26 - 28 نوفمبر 2018 في الفترة الصباحية من الساعة 09:00 صباحاً إلى الساعة 03:00 عصراً، الصالات متعددة الأغراض بجانب ديوان الهيئة الجديد في الشويخ.

وقد حرص اتحاد شركات الاستثمار ومن منطلق المشاركات المجتمعية على المساهمة في هذا المعرض، والذي كان هدفه العمل على توعية وإرشاد الشباب الكويتي من طلبة المدارس والمعاهد والكليات الخريجين والمقبلين على التخرج الباحثين عن فرص مهنية وغيرها من خيارات التعليم والتوظيف والتدريب والتطوير المتوفرة في القطاعات المختلفة.

وقد حضر من جانب الاتحاد كل من: **أ.د. رمضان الشراح** - أمين عام اتحاد شركات الاستثمار،

والسيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة.

فيما حضر من قيادات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب كل من:

- **د. علي المضف**	المدير العام
- **د. جاسم الأنصاري**	نائب المدير العام
- **د. فاطمة الكندري**	نائب المدير العام
- **د. أسعد الزايد**	عميد كلية الدراسات التجارية
- كما شارك في الحضور **السيد/ حسين الخرافي**	رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية.

خامساً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار "المستثمر":

استمراراً في تحقيق أهدافه بإصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد، واصل الاتحاد إصدار مجلته "المستثمر - The Investor" والتي صدر عددها الأول في الربع الأخير من عام 2017 بموجب الترخيص الذي حصل عليه الاتحاد من وزارة الإعلام بتاريخ 2016/10/24، وتم إصدار العدد الثاني في مارس 2018، وكذلك العدد الثالث في سبتمبر 2018، والعدد الرابع في ديسمبر 2018.

وقد حرص الاتحاد من خلال الأعداد التي صدرت من المجلة على إبراز أهمية قطاع الاستثمار لما تلعبه الشركات الأعضاء من دور مهم وفاعل ضمن أنشطتها المتنوعة التي تلمس الحياة اليومية للمواطن في قطاعات التعليم والصحة والخدمات إضافة إلى دور هذه الشركات البارز في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تنعكس إيجابا على جميع شرائح المجتمع الكويتي.

وكذلك الدور الذي تقوم به شركات الاستثمار في دعم العمالة الوطنية خصوصا فئة الشباب الكويتي الواعد.

كما تمت إتاحة الفرصة للمهتمين من الشركات الأعضاء بنشر مقالاتهم عن الموضوعات التي تهم القارئ والباحث في مجالي الاستثمار والاقتصاد.

سادساً: فيلم وثائقي عن الاتحاد:

وانطلاقاً من الأهداف المتنوعة المرسومة والمُعدة من قبل الاتحاد، يحرص الاتحاد دوماً بالعمل على تقديم الإضافات الإنمائية والتنموية بالتعاون مع شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد، والتي قامت بتقديم العديد من المشاريع التي خدمت وتخدم المجتمع في القطاعات والمجالات الحيوية للدولة، والتي ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين، وكذلك بما يساهم في بناء وتنمية الدولة، وعلى سبيل المثال لا الحصر يشارك قطاع الاستثمار في العديد من المشاريع المتميزة ذات الجودة والنوعية المميزتين في كل من القطاعات التالية: قطاع التعليم، قطاع الصحة، قطاع العقار، قطاع السياحة.

إضافة إلى ذلك فإن اتحاد شركات الاستثمار حرص ومنذ تأسيسه على أن يقوم بتفعيل دوره وأهدافه من خلال دوره الاستشاري وتقديم الرؤى واقتراح الحلول المناسبة بشأن مختلف القضايا المعنية في شئون الاستثمار والاقتصاد والمجالات ذات الصلة.

وبناء على هذه المعطيات ذات القيمة الحيوية انبثقت فكرة إعداد فيلماً وثائقياً يصور ويوثق دور وجهود اتحاد شركات الاستثمار، ومسيرة العمل الدؤوب لقطاع الاستثمار الذي يمثله الاتحاد. هذا القطاع الذي يمثل ثاني أكبر قطاع من حيث حجم السيولة، حيث تبلغ نسبته حوالي 24%.

إن مساهمات قطاع الاستثمار في بناء وتنمية دولة الكويت الحبيبة، والتي أشرنا إليها في مقدمة هذا التصريح متعددة فمن أهم تلك المساهمات المدارس بمختلف مراحل التعليم، الكليات، الجامعات، والمعاهد التدريبية وغيرها.

كما كانت ومازالت هناك مساهمات بارزة وكما تصورها لقطات الفيلم في مجال الصحة من خلال المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة، والتي تم تأسيسها على درجة عالية من الكفاءة، وغيرها من المشروعات المرتبطة في قطاع الصحة، والتي تمت المساهمة فيها من خلال صناديق الاستثمار المتنوعة.

وأنه من الجدير بالذكر الإشارة إلى قطاع العقار، والذي ساهم فيه قطاع الاستثمار من خلال الاستثمار العقاري، حيث ساهم ذلك وبشكل ملموس في بناء الدولة وتطويرها، وبما يعكس صورة حضارية متطورة يفخر به كل مواطن كويتي على المستويين الإقليمي والعالمي.

إن تلك المساهمات والدور الفاعل لقطاع الاستثمار اللذان يطالعنا بهما الفيلم لم يكونا ليتحققا إلا بسواعد وهمم الكوادر الكويتية التي حرص قطاع الاستثمار على توظيفها وتدريبها لتطوير مهاراتهم، وذلك لتحقيق محورين في غاية الأهمية، الأول هو المساهمة في رفع نسبة تعيين العمالة الوطنية، والثاني هو تأهيل جيل مصقول بالخبرات العملية الرصينة والمتطورة وفقاً لأحدث المفاهيم والممارسات العملية، وليحملوا وبكفاءة عالية راية القطاع آنياً ومستقبلاً، وبما يساهم في استمرار دفع عجلة التنمية والبناء لكويتنا الغالية، وبالتالي الحفاظ على الارتقاء بمستويات اقتصادنا الوطني.

وهذا الفيلم "راية أجيال – تتألق وترتقي أمام رياح التحدي لمستقبل الكويت الاستثماري" قام بإخراجه المخرج يعرب بورحمة بتقنية عالية مزج فيها كويت الماضي مروراً بحقب زمنية مختلفة إلى الوقت الحالي.

وقد تحدث بالفيلم كل من **السيد/ ضرار الغانم**، أول رئيس للاتحاد (المؤسس)، حيث تناول نشأة الاتحاد واهم إنجازاته منذ بداياته في عام 2004، فيما تناول **السيد/ أسعد البنوان** (ثاني رئيس للاتحاد) أهم العقبات التي واجهت القطاع وتحديداً الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وسبل المعالجات والمقترحات التي قدمها الاتحاد للجهات الرسمية الحكومية المعنية بذلك.

في الوقت الذي تناول فيه **السيد/ بدر السبيعي** (الرئيس الحالي للاتحاد) الأفكار والأهداف والآليات التي يعمل من خلالها الاتحاد في ظل المتغيرات المحيطة على كافة المستويات المحلية، الإقليمية، والعالمية، وتفاعله مع كل تلك المتغيرات ودراستها، ومن ثم تقديم الرؤى المناسبة والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة للمساهمة في تهيئة بيئة الأعمال وتطويرها بما يساعدها على التكيف مع تلك المتغيرات والتغلب عليها، وبما يولد قطاعاً أقوى ومصقول بالخبرات، كما أكد أن هذا النهج هو أحد الأسس الرئيسية التي أُسس من أجلها الاتحاد.

ويعتبر الاتحاد أن هذا الفيلم الذي أُعد بشكل توثيقي مهني مصدراً تعريفياً جيداً للقطاع يمثل دافعاً لتبيان الدور المهني الذي قُدم من خلال مركز دراسات الاستثمار – الذارع التدريبي المهني للاتحاد – حيث قدم المركز قرابة 200 برنامج تدريبي وبالتعاون مع شركات تدريبية مهنية متميزة على الصعيدين المحلي والعالمي.

كما وأنه وفي إطار نشر الوعي الاستثماري قام الاتحاد بإصدار العديد من الإصدارات وتوزيعها على كافة الأطراف المعنية وكذلك نشرها على الموقع الإلكتروني للاتحاد لتكون متاحة بشكل دائم حتى تعم الفائدة المرجوة، كما تم تقديم وتنظيم وإعداد العديد من المؤتمرات والندوات التخصصية المختلفة.

سابعاً: إصدارات:

"التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد"

استمراراً في تفعيل أهداف اتحاد شركات الاستثمار لإعداد الدراسات والبحوث الفنية المتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري ونشر الثقافة الاستثمارية، وكذلك العمل على تنمية وتطوير قطاع الاستثمار.

قام الاتحاد بنشر إصداره الجديد في سبتمبر 2018 تحت عنوان "التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد"، وهذا الإصدار هو دراسة تهدف إلى توضيح أثر التغير في سعر الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد في فترات زمنية متغيرة، وتوضيح ماهيتها كأداة هامة من أدوات السياسات النقدية، وذلك من خلال تناول المحاور الآتية:

- السياسة النقدية التوسعية.
- سياسة التيسير الكمي.
- الآثار الجانبية لسياسة التيسير الكمي.
- سياسة أسعار الفائدة السالبة.
- الخروج من سياسات التيسير الكمي وآثارها المحتملة.
- آثار هذه السياسات على البنوك.

وبذلك يعتبر هذا الإصدار عامل مساعد للعاملين والباحثين في قطاع الاستثمار وغيرهم من المهتمين في هذا الشأن، وصولاً إلى الأثر الإيجابي على اقتصادنا الوطني.

ثامناً: مشاركات ولقاءات:

قام ممثلو الاتحاد بلقاء العديد من ممثلي الجهات المختلفة من داخل وخارج دولة الكويت، وذلك لتوثيق عرى التعاون والتواصل معهم، وكذلك للتوضيح وإلقاء الضوء على دور الاتحاد وأنشطته والقطاع الاستثماري، وذلك كما يأتي:

14 يناير 2018

"لقاء ممثلي اتحاد شركات الاستثمار مع سفارة جنوب أفريقيا لدى دولة الكويت لعرض الفرص الاستثمارية ومجالات التبادل التجارية المتاحة في جنوب أفريقيا"

استقبل اتحاد شركات الاستثمار وفداً اقتصادياً ومالياً من مقاطعة كيب تاون الشرقية لدى جمهورية

جنوب أفريقيا برئاسة سعادة سفير جنوب أفريقيا لدى دولة الكويت، وذلك يوم الأحد الموافق 14 يناير 2018 الساعة 11:15 قبل الظهر في مقر الاتحاد، وذلك لعرض الفرص الاستثمارية ومجالات التبادل التجارية المتاحة في مقاطعة كيب تاون الشرقية لدى جمهورية جنوب أفريقيا.

وقد دار النقاش حول المزايا الممنوحة للمستثمر من قبل إدارة المقاطعة، حيث أوضح سعادة السفير أن المقاطعة مقسمة إلى 9 مقاطعات ولكل منها إدارة مركزية في المنطقة الصناعية الخاصة بها ولديها مزايا مختلفة، كما تتميز بوجود ثلاث موانئ تخدم هذه المقاطعات، كما أن لديها بنية تحتية جاهزة لتقديم الخدمات المساندة لكافة الصناعات.

كما تم عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في مجالات الثروة الحيوانية، والزراعية، والصيدلة، وكيف أن النظام الضريبي في المنطقة الصناعية مناسب، حيث تفرض هذه المناطق معدل ضريبي أقل من ما هو معمول به في باقي المقاطعات على مستوى الدولة.

وفي النهاية شكر اتحاد شركات الاستثمار وفد سفارة جنوب أفريقيا على التواصل مع الاتحاد لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة لديهم.

16 يناير 2018

"لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الكويت المركزي"

بدعوة من بنك الكويت المركزي استقبل اتحاد شركات الاستثمار وفد يمثل كل من: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والبنك الدولي The World Bank وبحضور ممثل عن بنك الكويت المركزي، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2018/01/16 الساعة 12:00 في مقر الاتحاد، ويأتي هذا اللقاء في إطار زيارة بعثة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدولة الكويت خلال الفترة من 14 إلى 18 يناير 2018.

وقد دار النقاش حول الموضوعات الآتية: نظرة عامة على الوضع الاقتصادي وخصوصاً تطورات القطاع المالي، الوضع الحالي للبنوك وشركات الاستثمار، أداء بورصة الكويت للأوراق المالية وقطاعات الشركات الغير مالية، التسهيلات الائتمانية للمؤسسات والأفراد، الهيئات الرقابية والتشريعية على شركات الاستثمار.

11 فبراير 2018

"لقاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار مع ممثلي بورصة الكويت للأوراق المالية"

بطلب من اتحاد شركات الاستثمار التقى مجلس إدارة الاتحاد مع ممثلي بورصة الكويت للأوراق المالية لمناقشة الآثار المتوقعة لتطبيق تقسيم الأسواق، وذلك يوم الأحد الموافق 2018/02/11 الساعة 11:30 قبل الظهر في مقر بورصة الكويت، وقد تم الاتفاق على أن يقوم الاتحاد بتقديم ملاحظاته ومقترحاته إلى بورصة الكويت.

22 مارس 2018

"مشاركة الاتحاد في المؤتمر السنوي الثالث لهيئة أسواق المال (أسواق المال والاستدامة المؤسسية)"

تلبية لدعوة هيئة أسواق المال، قام الاتحاد بترشيح السيد/ خالد عبدالله السعيد – عضو مجلس إدارة الاتحاد لتقديم ورقة عمل في ثاني محاور المؤتمر "التصويت التراكمي وحماية حقوق الأقلية" وبما يعكس وجهة نظر الاتحاد والشركات الأعضاء في هذا الشأن.

03 أبريل 2018

"مشاركة في وفد لقاء فخامة السيد/ عثمان غزالي – رئيس جمهورية جزر القمر المتحدة والوفد المرافق له"

استجابة لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بترشيح السيد/ بدر ناصر السبيعي – رئيس الاتحاد للمشاركة في وفد الغرفة الذي تم تشكيله للقاء فخامة السيد/ عثمان غزالي – رئيس جمهورية جزر القمر والوفد المرافق له، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2018/04/03 في قاعة جهراء 2 بقصر بيان.

17 أبريل 2018

"مشاركة في وفد لقاء فخامة السيد/ الحسن واتارا – رئيس جمهورية كوت دي فوار والوفد المرافق له"

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بترشيح السيد/ صالح صالح السلمي – نائب رئيس الاتحاد للمشاركة في وفد الغرفة الذي تم تشكيله للقاء فخامة السيد/ الحسن واتارا – رئيس جمهورية كوت دي فوار والوفد المرافق له، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2018/04/17 في قاعة جهراء 2 بقصر بيان.

18 أبريل 2018

"مشاركة في الملتقى الأول للمسئولية الاجتماعية للجامعات في الكويت"

تلبية لدعوة مركز التميز لدى كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، شارك كل من: السيد/ صالح صالح السلمي – نائب رئيس الاتحاد، وأ.د. رمضان الشراح – الأمين العام في افتتاح ملتقى المسؤولية الاجتماعية للجامعات في الكويت، والذي عقد يوم الأربعاء الموافق 2018/04/18 في مبنى المؤتمرات بالحرم الجامعي في منطقة الشويخ، وبمشاركة وحضور ضيوف من كل من: الجامعات الخاصة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وجامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

22 أبريل 2018

"مشاركة في جلسة حوارية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد"

تلبية لدعوة الهيئة العامة لمكافحة الفساد، شارك السيد/ بدر ناصر السبيعي –رئيس الاتحاد في جلسة حوارية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد "نزاهة"، والتي نظمتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد بتاريخ 2018/04/22 في مقرها، وفي إطار سعيها لإعداد الاستراتيجية المشار إليها وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها ومتابعة تنفيها مع الجهات المعنية وبمشاركة مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

08 مايو 2018

"لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الكويت المركزي"

بدعوة من بنك الكويت المركزي استقبل اتحاد شركات الاستثمار وفد يمثل كل من: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والبنك الدولي The World Bank يوم الثلاثاء الموافق 2018/05/08 الساعة 09:00 صباحاً في مقر الاتحاد، ويأتي هذا اللقاء في إطار زيارة بعثة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدولة الكويت خلال الفترة من 24 أبريل إلى 14 مايو 2018.

وقد دار النقاش حول الموضوعات الآتية:

- نظرة على تاريخ اتحاد شركات الاستثمار ودوره في بيئة الأعمال.
- القضايا التي تؤثر على قطاع الاستثمار والتوقعات المستقبلية.
- نظرة عامة على المستثمرين في الأسواق.
- نظرة عامة على المنتجات المتوفرة في السوق وإمكانية إضافة منتجات جديدة.
- الحلول والخطط المستقبلية لتفادي التأثيرات السلبية على شركات الاستثمار.
- إدارة الأزمة وحماية المستثمر.
- الآراء حول أكبر العوائق التي تواجه أسواق المال في الكويت.
- الآراء بشأن المبادرات الممكنة والتي يكون لها تأثير كبير على جاذبية الأسواق للمصدرين والمستثمرين.
- العلاقات مع الأسواق الأخرى في المنطقة.

وأكد الاتحاد على ضرورة استمرار أن يكون لشركات الاستثمار دوراً في خطة التنمية من خلال المساهمة في المشاريع التي تقوم على تنفيذها الحكومة لما فيه منافع مختلفة تعود على الاقتصاد

الوطني بالخير. وفي النهاية شكر اتحاد شركات الاستثمار أعضاء البعثة على التواصل مع الاتحاد لاستطلاع الرؤى، ولما فيه الصالح العام.

25 – 27 يونيو 2018

"مشاركة الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر في الوفد المرافق لسمو رئيس مجلس الوزراء لحضور الملتقى العربي الألماني الحادي والعشرون في برلين"

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بترشيح كل من السادة/ بدر ناصر السبيعي – رئيس الاتحاد، صالح صالح السلمي – نائب رئيس الاتحاد، وعبدالله حمد التركيت – أمين السر وعضو مجلس الإدارة للمشاركة في وفد الغرفة المرافق لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح لحضور الملتقى العربي الألماني الحادي والعشرون في برلين، وذلك خلال الفترة من 25 إلى 27 يونيو 2018 في العاصمة الألمانية برلين، حيث تم تخصيص الجلسة الأولى من الملتقى للاقتصاد الكويتي، والتي تم خلالها عرض رؤية "الكويت الجديدة 2035" والمشاريع الكبرى التي تتضمنها هذه الرؤية.

04 سبتمبر 2018

"لقاء ممثلي اتحاد شركات الاستثمار مع سفارة جنوب أفريقيا لدى دولة الكويت"

متابعة للقاء الأول بين الاتحاد ووفد سفارة جمهورية جنوب أفريقيا، استقبل اتحاد شركات الاستثمار برئاسة السيد/ بدر ناصر السبيعي، سعادة السيد/ مزوليسا بونا سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى دولة الكويت، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 04 سبتمبر 2018 الساعة 09:30 صباحاً في مقر الاتحاد.

وقد تم التطرق إلى سبل التعاون ما بين جنوب أفريقيا وشركات الاستثمار. كما أوضح أنه من المزمع عقد مؤتمر استثماري في أكتوبر القادم في دولة الكويت ومن المؤمل أن تشارك شركات الاستثمار في هذا المؤتمر للاطلاع عن كثب على فرص الاستثمار المتاحة في جنوب أفريقيا، حيث سيتم عرض الكثير من الفرص الاستثمارية خلال المؤتمر المشار إليه.

كما عرض سعادة السفير فيلماً عن المشاريع المختلفة في جنوب أفريقيا سواء المتخصصة في السيارات، المواشي، الزراعة، السياحة، والتي تعطي حافزاً للمستثمرين في هذه المشاريع. كما أوضح سعادة السفير بأن هناك عدد من الشركات الكويتية التي حضرت واستثمرت في جنوب أفريقيا سواء في المشاريع الإنشائية، السيارات والسياحة.

وفي النهاية شكر اتحاد شركات الاستثمار وفد سفارة جنوب أفريقيا على التواصل مع الاتحاد لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة لديهم، كما وعد بأن يتم تعميم تلك الفرص على شركات الاستثمار للاطلاع عليها والمشاركة فيها في حال الاهتمام.

24 سبتمبر 2018

"لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ"

استقبل اتحاد شركات ممثلي سفارة أوكرانيا لدى دولة الكويت، وذلك يوم الإثنين الموافق 2018/09/24 الساعة 12:30 بعد الظهر في مقر الاتحاد، وقد حضر من جانب الاتحاد أ.د. رمضان الشراح – الأمين العام، فيما حضر من جانب مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ السيد/ بيري فينغ.

شكر السيد/ بيري فينغ الأمين العام على استجابة الاتحاد للتواصل مع مجلس تنمية تجارة هونج كونج، وقد أطلع السيد/ بيري فينغ الاتحاد على عدد من الأفكار الاستثمارية التي يعمل عليها المجلس في دول شرق اسيا ودول افريقيا ليتسنى لشركات الاستثمار دراستها والاستفادة منها، وتحدث أ.د. رمضان الشراح عن دور الاتحاد ومهامه، وأفاد بأنه سيقوم من خلال الاتحاد بعرض آلية عمل مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ على جميع الشركات الأعضاء في الاتحاد للاستفادة منها.

26 سبتمبر 2018

"لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع سعادة سفير أوكرانيا لدى دولة الكويت"

استقبل اتحاد شركات ممثلي سفارة أوكرانيا لدى دولة الكويت، وذلك يوم الأربعاء الموافق 2018/09/26 الساعة 09:30 صباحاً في مقر الاتحاد، وقد حضر من جانب الاتحاد أ.د. رمضان الشراح – الأمين العام، فيما حضر من جانب سفارة أوكرانيا لدى دولة الكويت سعادة سفير أوكرانيا لدى دولة الكويت السيد/ الدكتور فولوديمير تولكاش.

شكر سعادة سفير أوكرانيا الأمين العام على حرصه على تقوية أواصر التعاون بين الاتحاد والسفارة، كما قام بعرض عدد من المشروعات المتوفرة في أوكرانيا، والتي من المؤمل أن يكون لها عائد استثماري كبير على المستثمرين كما أفاد السفير، والذي حث على أن يكون المستثمرين الكويتيين في مقدمة المستثمرين في تلك المشاريع.

من جانبه أكد أ.د. رمضان الشراح – أمين عام الاتحاد بأنه سيتم تعميم تلك المشاريع على الشركات الأعضاء في الاتحاد للاطلاع عليها والاستفادة منها بما يتناسب مع خططهم الاستثمارية وبرامجهم. كما تم الاتفاق على أن يتك تنظيم لقاء قريب للمهتمين من شركات الاستثمار مع المختصين من الجانب الأوكراني لمناقشة كافة الاستفسارات ولمزيد من المعلومات عن الاستثمار في أوكرانيا، وقد تم تعميم ملف تلك الفرص على كافة الشركات.

08 أكتوبر 2018

"لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع وفد السفارة الأمريكية في الكويت وممثل وزارة التجارة الأمريكية"

استقبل الاتحاد من السفارة الأمريكية في الكويت كل من: السيد/ ستيف ميلر (Steve Miller) – الممثل المسؤول عن منطقة الخليج العربي لمؤتمر (SelectUSA)، والسيدة/ دينا الشوا من السفارة الأمريكية في الكويت، وذلك يوم الإثنين الموافق 2018/10/08 الساعة 11:00 قبل الظهر في مقر الاتحاد، وقد حضر من جانب الاتحاد كل من: السيد/ صالح صالح السلمي – نائب رئيس الاتحاد، وأ.د. رمضان الشراح – الأمين العام.

وقد تم خلال اللقاء إطلاع وفد السفارة الأمريكية على دور اتحاد شركات الاستثمار من قبل ممثلي الاتحاد، فيما تباحث الطرفان سبل إمكانية استفادة شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد من مؤتمر SelectUSA للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تمت مناقشة دعوة الاتحاد والشركات الأعضاء للمشاركة في النسخة القادمة من المؤتمر خلال الفترة 10 – 12 يونيو 2019 في العاصمة الأمريكية واشنطن.

13 نوفمبر 2018

"لقاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار مع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال"

بطلب من اتحاد شركات الاستثمار التقى مجلس إدارة الاتحاد مع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2018/11/13 الساعة 10:00 صباحاً في مقر الهيئة، بالدور 24، برج الحمراء.

وقد حضر من جانب اتحاد شركات الاستثمار كل من:

السيد/ بدر ناصر السبيعي	رئيس الاتحاد
السيد/ عبدالله حمد التركيت	أمين السر وعضو مجلس الإدارة
السيد/ فيصل منصور صرخوه	أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة
السيد/ حمد أحمد العميري	عضو مجلس الإدارة
السيد/ حمد محمد السعد	عضو مجلس الإدارة
السيد/ خالد عبدالله السعيد	عضو مجلس الإدارة
السيد/ طارق إبراهيم المنصور	عضو مجلس الإدارة
أ.د. رمضان علي الشراح	الأمين العام

فيما حضر من جانب هيئة أسواق المال كل من:

أ. د. أحمد عبدالرحمن محمد الملحم	رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال-المدير التنفيذي
السيد/ خليفة عبدالله ضاحي العجيل	عضو مجلس المفوضين
السيد/ عبدالعزيز فهد عبدالعزيز المرزوق	عضو مجلس المفوضين
السيد/ عبدالمحسن حسن عبدالله المزيدي	عضو مجلس المفوضين

افتتح السيد/ رئيس مجلس مفوضي الهيئة اللقاء مرحباً بالحضور ومشيداً بأهمية لقاء اتحاد شركات الاستثمار ممثل قطاع الاستثمار الشريك الأساسي في تطوير السوق.

من جانبه شكر **السيد/ بدر السبيعي** مجلس مفوضي الهيئة على الاستجابة لتحديد موعد لإجراء هذا اللقاء، كما أفاد أنه وحيث أن هذا أول لقاء لمجلس إدارة الاتحاد مع مجلس المفوضين الحالي، فإن الاتحاد يتقدم بالتهنئة لمجلس مفوضي الهيئة بصدور المرسوم الأميري رقم 235 لسنة 2018 بتعيينهم.

كما أبدى الاتحاد تطلعه إلى استمرار التعاون بين الاتحاد والهيئة وتعزيز سبل ومجالات التعاون بين الجهتين، ولما فيه الصالح لبيئة الأعمال في دولة الكويت، وبما يصب في صالح اقتصادنا الوطني.

وقد أكد **السيد/ بدر السبيعي** على استعداد الاتحاد وكذا شركاته الأعضاء لتقديم الرؤى المطلوبة في كافة القضايا المعنية في عمل الأشخاص المرخص لهم، وذلك من منطلق الخبرة العملية والمعنية للاتحاد وأعضائه من شركات الاستثمار.

وقد تم خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات ذات الارتباط المشترك مثل: نشر الوعي الاستثماري من قبل هيئة أسواق المال وتسهيل الحصول على المعلومات الموثوق بها.

كذلك موضوع قواعد كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، والذي تقوم الهيئة حالياً بدراسته بشكله النهائي وإعداد الاختبارات النهائية لتطبيق التعليمات الخاصة بتلك القواعد خلال الفترة القادمة.

كما تمت مناقشة التعاون في مجال التدريب بين اتحاد شركات الاستثمار وهيئة أسواق المال من خلال مركز دراسات الاستثمار – الذراع المهني والتدريبي للاتحاد والمرخص من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومعتمد لدى ديوان الخدمة المدنية، وفي هذا المجال أفاد السيد/ رئيس مجلس مفوضي الهيئة بأن الهيئة بصدد تأسيس مركز دولي متخصص للتدريب أسوة بما تم عمله بالفعل في دول مختلفة سواء إقليمياً أو عالمياً.

وفي نهاية اللقاء تبادل طرفي الاجتماع الشكر على التواصل والتعاون ووعدا باستمرار التعاون وتعزيزه بين الجهتين.

19 – 20 نوفمبر 2018

"مشاركة الرئيس ونائب الرئيس في الاجتماع السنوي الثاني والعشرون للجنة الكويتية اليابانية لأصحاب الأعمال"

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بترشيح كل من **السادة/ بدر ناصر السبيعي** – رئيس الاتحاد، **وصالح صالح السلمي** – نائب رئيس الاتحاد للمشاركة في وفد أصحاب الأعمال للمشاركة في الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الكويتية اليابانية لأصحاب الأعمال، وذلك خلال الفترة يومي 19 و20 نوفمبر 2018 في العاصمة اليابانية طوكيو.

22 نوفمبر 2018

"مشاركة الرئيس ونائب الرئيس في منتدى الاستثمار الصيني الكويتي الأول"

تلبية لدعوة معالي وزير المالية الدكتور نايف فلاح الحجرف وبمناسبة افتتاح المكتب الاستثماري للهيئة العامة للاستثمار في شنغهاي – جمهورية الصين الشعبية، فإن الهيئة أقامت منتدى في شنغهاي بتاريخ 2018/11/22 بعنوان "منتدى الاستثمار الصيني الكويتي الأول" برعاية وحضور معالي وزير المالية، حيث كانت فرصة مناسبة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الكويت والصين وتبادل المعرفة والخبرات بين البلدين.

وقد قام الاتحاد بترشيح كل من **السادة/ بدر ناصر السبيعي** – رئيس الاتحاد، **وصالح صالح السلمي** – نائب رئيس الاتحاد للمشاركة في المنتدى المشار إليه.

وقد تضمن المنتدى حلقات نقاشية تحدث خلالها نخبة من المسئولين المعنيين عن مواضيع مقترحة مثل (الاقتصاد الكويتي ومتانته – النظام المصرفي الكويتي والسياسة النقدية – جذب الاستثمارات الأجنبية للكويت – رؤية الكويت 2035 – تطور سوق المال في الكويت).

مركز دراسات الاستثمار
Investment Studies Center (ISC)

توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار:

استمراراً لجهود مركز دراسات الاستثمار – الذراع التدريبي للاتحاد، وبعد حصوله على الترخيص قام المركز بالتسجيل كمورد خدمات تدريبية لدى كل من:

- ديوان الخدمة المدنية.
- هيئة أسواق المال.
- وزارة المالية.

وجاري العمل على التواصل مع الجهات الحكومية والأهلية العاملة في دولة الكويت، وذلك لتوسيع قاعدة جمهور المستفيدين من الأنشطة التدريبية التي يقدمها مركز دراسات الاستثمار.

وتكليلاً لجهود مركز دراسات الاستثمار في السعي لتسويق خدماته لدى القطاعين الحكومي والخاص، فقد تنوع المشاركون في البرامج التدريبية المختلفة التي قدمها المركز بين مشاركين من جهات حكومية، شركات وجهات خاصة، وبنوك، إضافة إلى المشاركات الفردية، كما توسعت المشاركات لتشمل مشاركين من خارج دولة الكويت.

من ناحية أخرى يتقدم اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير للمؤسسات والجهات الداعمة لأنشطة مركز دراسات الاستثمار، والتي أتاحت الفرصة لاستقبال مرشحين من شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في البرامج التدريبية التي تقدمها، وكما سيرد تفصيلاً في – تفاصيل التقرير، ومنها:

- **الهيئة العامة للاستثمار.**
- **المعهد العربي للتخطيط.**
- **اتحاد مصارف الكويت.**
- **مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتدريب لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت.**

أنشطة المركز:

قدم مركز دراسات الاستثمار (8) برامج تدريبية، وورشة عمل، و(6) محاضرات على مدار عام 2018.

كما أُتيحت الفرصة لمرشحي شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في (14) برنامج تدريبي قدمها كل من: الهيئة العامة للاستثمار، المعهد العربي للتخطيط، اتحاد مصارف الكويت، ومركز عبدالعزيز حمد الصقر للتدريب لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

بلغ إجمالي عدد المشاركين في الأنشطة المشار إليها أكثر من 360 مشارك من مختلف الشركات والجهات إضافة إلى المشاركات الفردية.

أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار:

م	1
الفترة/المكان	15 – 17 يناير 2018 (3 أيام) / فندق جي دبليو ماريوت الكويت
البرنامج	Private Public Partnership
المحاضر	Margret Osius
جهة الاعتماد	Euromoney

م	2
الفترة/المكان	11 – 14 مارس 2018 (4 أيام) / فندق كورت يارد ماريوت الكويت
البرنامج	Financial Modeling & Valuation Using Excel Boot Camp
المحاضر	Brad Barlow
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	3
الفترة/المكان	19 – 21 مارس 2018 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
البرنامج	Financial Statements Analysis
المحاضر	د. أيمن حداد – محاضر في الجامعة الامريكية – الكويت
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار – Investment Studies Center (ISC)

م	4
الفترة/المكان	09 أبريل 2018 (يوم واحد) / فندق سيمفوني ستايل الكويت
البرنامج	X-ceptional Leadership
المحاضر	Al MOSCARDELLI
جهة الاعتماد	Vigor Events

م	5
الفترة/المكان	22 – 26 أبريل 2018 (5 أيام) / فندق ريزيدانس إن ماريوت الكويت
البرنامج	Masterclass on Portfolio Construction & Optimisation
المحاضر	Bernard Duffy
جهة الاعتماد	Euromoney

م	6
الفترة/المكان	23 – 25 أبريل 2018 (3 أيام) / فندق ريزيدانس إن ماريوت الكويت
البرنامج	الإفصاح والشفافية
المحاضر	عبدالله نبيل السنان
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار – Investment Studies Center (ISC)

م	7
الفترة/المكان	23 – 25 سبتمبر 2018 (3 أيام) / فندق جي دبليو ماريوت الكويت
البرنامج	Infrastructure Finance & Private Public Partnership
المحاضر	Margret Osius
جهة الاعتماد	Euromoney

م	8
الفترة/المكان	09 – 12 ديسمبر 2018 (4 أيام) / فندق كورت يارد ماريوت الكويت
البرنامج	Financial Modeling & Valuation Using Excel Boot Camp
المحاضر	Brad Barlow
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

ثانياً: ورش العمل:

م	1
الفترة/المكان	23 أبريل 2018 (يوم واحد) / قاعة بحرة بمبنى الغرفة
ورشة العمل	State Street Global Advisors Quant Roundtable
المحاضر	Olivia Engel, CFA Senior Managing Director, CIO of Active Quantitative Equities Gaurav Mallik Senior Managing Director, Chief Portfolio Strategist
جهة الاعتماد	CFA Society

ثالثاً: برامج تدريبية لدى جهات أخرى:

- الهيئة العامة للاستثمار:

م	1
الفترة/المكان	09 – 10 يناير 2018 (يومين) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Portfolio Management: Behind the Curtain
المحاضر	John Stavis
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Fidelity International

م	2
الفترة/المكان	16 – 17 يناير 2018 (يومين) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Smart Beta & Factor Investing
المحاضر	- Bruno Taillardat – Head of Smart Beta Factor Investing - Thierry Roncalli, PH.D., Head of Quantitative Research
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Amundi Asset Management

م	3
الفترة/المكان	29 يناير 2018 (يوم واحد) / فندق فورسيزنز الكويت
الندوة	Improving Investment Management and Returns
المحاضر	- Professor Robert C. Merton, Nobel Laureate, the school of Management, Distinguished Professor of Finance at the MIT Sloan School of Management and University - Professor Emeritus at Harvard University Professor Kenneth R. French, Distinguished Professor of Finance at Tuck School of Finance, Dartmouth College
الجهة المنظمة	Strategy & Planning Department at Kuwait Investment Authority (KIA)

م	4
الفترة/المكان	12 – 14 فبراير 2018 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Governance
المحاضر	د. سعاد الطراروة
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Invest Consultancy

م	5
الفترة/المكان	06 – 08 مارس 2018 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Equity Investments
المحاضر	ENIS KEFI، M.Sc. Finance، CFA، DMS، CWM
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Premier

م	6
الفترة/المكان	18 – 20 سبتمبر 2018 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Fixed Income Investing
المحاضر	Flavio Carpenzano
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Alliance Bernstein

م	7
الفترة/المكان	30 سبتمبر – 02 أكتوبر 2018 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Communication & Presentation Skills
المحاضر	Marshall Potts
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Jasper International Academy

م	8
الفترة/المكان	06 – 08 نوفمبر 2018 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Alternative Investment Management
المحاضر	- Declan Canavan - Pulkit Sharma - Karim Leguel
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) J. P Morgan Asset Management

م	9
الفترة/المكان	11 – 13 ديسمبر 2018 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Asset Allocation
المحاضر	- Lay Steffan - Nikolai Austein
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Metzler Asset Management

م	10
الفترة/المكان	18 و19 ديسمبر 2018 (يومين) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Investment Risk Management
المحاضر	- Reto Germann - Cyrille Urfer - Robert Kosowski - Didier Michoud - Jean-Franco Clement - Olivier Blin
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Unigestion

- مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير:

م	1
الفترة/المكان	11 فبراير 2018 (يوم واحد) / مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت
البرنامج	Compliance & Anti money Laundering
المحاضر	Bill Horath
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت الاتحاد الدولي للالتزام ICA وجامعة مانشستر

- اتحاد مصارف الكويت:

م	1
الفترة/المكان	03 أكتوبر 2018 (يوم واحد) / فندق جي دبليو ماريوت الكويت
البرنامج	Cyber Security Workshop for Financial Institutions
المحاضر	- Fatah Adour - Citi Country Officer Kuwait - Majed Essa Al Ajeel - Chairman – Kuwait Banking Association - Lawrence Zelvin - Global Head of Cyber Security, Citi - András Telegdy - EMEA Cyber Security Fusion Center Head, Citi - Emre Karter - TTS Head of Middle East, North Africa Pakistan and Turkey, Citi
الجهة المنظمة	اتحاد مصارف الكويت

- المعهد العربي للتخطيط:

م	1
الفترة/المكان	02 – 06 ديسمبر 2018 (5 أيام) / مقر المعهد العربي للتخطيط
البرنامج	أدوات التمويل الإسلامي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
المحاضر	د. عبدالمنعم محمد الطيب
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	المعهد العربي للتخطيط

م	2
الفترة/المكان	09 – 13 ديسمبر 2018 (5 أيام) / مقر المعهد العربي للتخطيط
البرنامج	الاقتصاد والتمويل الإسلامي
المحاضر	د. عبدالمنعم محمد الطيب
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	المعهد العربي للتخطيط

رابعاً: محاضرات وندوات عامة:

م	1
الفترة/المكان	22 يناير 2018 / الشيرمانز كلوب ببرج كيبكو
الندوة	Investment Seminar
المحاضر	- Jim McDonald, Chief Investment Strategist - Andrew Knell, Senior Investment Strategist, Global Equity
الجهة المقدمة	Northern Trust

م	2
الفترة/المكان	12 فبراير 2018 / قاعة البوم بمبنى الغرفة
الندوة	The Rise of Bitcoin & Other Cryptocurrencies
المحاضر	- Tariq S. Al-Rifai - Jamal Al Mutawa
الجهة المقدمة	Quorum Centre for Strategic Studies

م	3
الفترة/المكان	07 مايو 2018 / قاعة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (المسرح) بمبنى الغرفة
الندوة	ضريبة القيمة المضافة
المحاضر	- Sherif Shawki, PwC Kuwait Tax Partner - Raymond van Sligter, PwC Kuwait Partner إضافة إلى الضيوف المتحدثين: السيدة/ غصون الخالد – نائب رئيس تنفيذي لشركة أسيكو السيد/ عمرو حافظ – نائب أول – رئيس الدائرة القانونية بشركة المركز المالي الكويتي السيد/ خالد أبو زهرة – نائب رئيس إدارة الضريبة بشركة بيبسي العالمية السيد/ Adeel Shahin– نائب رئيس قسم التمويل بشركة كامكو للاستثمار والسيد/ Sanjay Khetan – المدير المالي لمجموعة الشايع
الجهة المقدمة	PricewaterhouseCoopers (PWC)

م	4
الفترة/المكان	07 نوفمبر 2018 / الشيرمانز كلوب ببرج كيبكو
الندوة	What Makes Politics Tick Impact on Markets
المحاضر	Stephanie Kelly, Senior political economist
الجهة المقدمة	Aberdeen Standard Investment (“ASI”)

م	5
الفترة/المكان	13 نوفمبر 2018 / مقر الاتحاد
الندوة	Working with Ethical Dilemmas
المحاضر	Steve Wallace, Chartered MCSI, CAIA
الجهة المقدمة	CFA Society

م	6
الفترة/المكان	17 ديسمبر 2018 / قاعة بحره بمبنى الغرفة
الندوة	Top 30 Stock Picks in GCC based on RODE Metrics
المحاضر	M. R. Raghu, Head of Research at Markaz and Managing Director of Marmore
الجهة المقدمة	Marmore MENA Intelligence, the research arm of Kuwait Financial Centre “Markaz”

التقرير المالي 2018

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل 64

بيان المركز المالي 67

بيان الإيرادات والمصروفات 68

بيان التدفقات النقدية 69

إيضاحات حول البيانات المالية 70

RSM البزيع وشركاهم
برج الراية 2، الطابق 41 و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص. ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت 22410010 965 +
ف 22412761 965 +
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الادارة المحترمين
اتحاد شركات الاستثمار
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لاتحاد شركات الاستثمار "الاتحاد" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للاتحاد كما في 31 ديسمبر 2018، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2).

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الاتحاد وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2)، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الاتحاد مسؤولة عن تقييم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الاتحاد أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، كما أن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للاتحاد.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للاتحاد.

تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الاتحاد.

الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية.

تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع إدارة الاتحاد حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33 RSM
البزيع وشركاهم

دولة الكويت
16 يناير 2019

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**88,873**	89,590
ودائع لأجل	3	**1,080,000**	1,080,000
أرصدة مدينة أخرى	4	**2,560**	1,620
ممتلكات ومعدات	5	**9,228**	5,123
مجموع الموجودات		**1,180,661**	1,176,333
المطلوبات وأموال الاتحاد			
المطلوبات :			
أرصدة دائنة أخرى	6	**19,657**	22,876
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	7	**93,114**	58,495
مجموع المطلوبات		**112,771**	81,371
أموال الاتحاد :			
الفائض المتراكم في بداية السنة		**1,094,962**	1,121,022
النقص في الإيرادات عن المصروفات للسنة		**(27,072)**	(26,060)
الفائض المتراكم في نهاية السنة		**1,067,890**	1,094,962
مجموع المطلوبات وأموال الاتحاد		**1,180,661**	1,176,333

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءا من البيانات المالية.

رئيس مجلس الإدارة
بدر ناصر السبيعي

الأمين العام
أ.د. رمضان علي الشراح

بيان الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
الإيرادات :			
اشتراك الأعضاء		**160,000**	175,000
تدريب الأعضاء		**57,605**	33,653
إيرادات ودائع لأجل		**24,776**	24,040
إيرادات أخرى	8	**10,088**	14,460
مجموع الإيرادات		**252,469**	247,153
المصروفات والأعباء الأخرى :			
مصاريف عمومية وإدارية	9	**(277,706)**	(272,111)
استهلاكات	5	**(1,835)**	(1,102)
مجموع المصروفات والأعباء الأخرى		**(279,541)**	(273,213)
نقص في الإيرادات عن المصروفات للسنة		**(27,072)**	(26,060)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءا من البيانات المالية.

	2018	2017
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
النقص في الإيرادات عن المصروفات للسنة	**(27,072)**	(26,060)
تسويات :		
إستهلاك	**1,835**	1,102
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**34,619**	6,389
إيرادات ودائع لأجل	**(24,776)**	(24,040)
	(15,394)	(42,609)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
أرصدة مدينة أخرى	**(940)**	1,800
أرصدة دائنة أخرى	**(3,219)**	3,399
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	**(19,553)**	(37,410)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات	**(5,940)**	(3,883)
إيرادات ودائع لأجل مستلمة	**24,776**	24,040
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	**18,836**	20,157
صافي النقص في نقد في الصندوق ولدى البنوك	**(717)**	(17,253)
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة	**89,590**	106,843
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة	**88,873**	89,590

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1- التأسيس والنشاط

شكل اتحاد شركات الاستثمار (سابقا – اتحاد الشركات الاستثمارية) (فيما يلي "الاتحاد")، طبقا لأحكام الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الاهلي رقم (38) لسنة 1964، وقد أشهر الاتحاد بموجب القرار الوزاري رقم (184) لسنة 2004، والذي نشر في جريدة كويت اليوم العدد (699) السنة الحادية والخمسون بتاريخ 9 يناير 2005، سجل الاتحاد لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 29 ديسمبر 2004. وبموجب اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للاتحاد المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2016، تمت الموافقة على ما يلي:

1. تعديل المادة رقم (4) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

يقبل في عضوية الاتحاد كل شركة كويتية استثمارية أو تمويلية أو مرخص لها بمزاولة أحد الأنشطة التالية من قبل هيئة أسواق المال:

- بورصة أوراق مالية
- وكالة مقاصة
- مدير محفظة استثمار
- مدير نظام استثمار جماعي
- مستشار استثمار
- وكيل اكتتاب
- أمين حفظ
- صانع السوق
- وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية
- وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية
- مراقب استثمار
- وكالة تصنيف ائتماني
- تقويم الأصول
- أي أنشطة أخرى تحددها الهيئة

ويكون من ضمن أغراضها الأساسية توظيف الأموال لحسابها أو لحساب الغير و/ أو منح التسهيلات الائتمانية والخدمات التمويلية، ويتمتع العضو العامل بكافة الصلاحيات والحقوق التي ينص عليها النظام الأساسي للاتحاد.

2. تعديل المادة رقم (6) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:
رعاية وتنظيم مصالح أعضاء الاتحاد والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في كافة الأمور المتعلقة بشئونهم المشتركة، وعلى وجه خاص:

- العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.
- إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري.
- التشاور وتبادل الرأي مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطني والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة بأنشطة الاتحاد لتذليل المعوقات التي تواجه أعضاء الاتحاد.
- إبداء الرأي فيما قد يعرض عليه من مشاريع أو مقترحات قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار أو الاقتصاد بشتى صوره بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو المرخص لها أو الإشراف أو الرقابة عليها.
- التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحثية المحلية والعالمية المتعلقة بالنشاط الاستثماري والاقتصادي وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التي تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.
- الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.
- إصدار المطبوعات الاعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد.
- إقامة الدورات التدريبية المتخصصة في المجالات المالية والاستثمارية والاقتصادية أو في المجالات ذات الصلة بأنشطة الشركات والجهات ذات الصلة.
- وله حق إقامة الدعاوي القضائية للدفاع عن حقوق المصالح العامة لأعضاء الاتحاد دون أن يؤثر ذلك على حق كل عضو في التقاضي.

3. تعديل المادة رقم (12) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:
لا يجوز فصل أي عضو من الاتحاد دون إجراء تحقيق من لجنة يشكلها مجلس الإدارة ويعتبر عدم حضور العضو رغم استدعاؤه مرتان خطيا تنازلا منه عن حقه في الدفاع عن نفسه ولا يتم الفصل إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس وللعضو المفصول أن يتظلم من قرار الفصل أمام الجمعية العمومية في أول اجتماع لها ويكون للجمعية حق البت النهائي في التظلم بالقبول أو الرفض.

4. تعديل المادة رقم (29) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:
تنظر الجمعية العمومية العادية بوجه خاص في المسائل الآتية:

- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية.
- اعتماد تقرير مراقب الحسابات والميزانية العمومية والحساب الختامي للسنة المالية والموافقة على مشروع الميزانية المقترحة للسنة التالية.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري.
- النظر في الاقتراحات المقدمة من مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء.
- النظر في التظلمات المقدمة من الأعضاء أو طالبي الانضمام الذين رفض مجلس الإدارة طلبهم بالانضمام للاتحاد.
- اختيار مدقق حسابات الاتحاد وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
- إجراء الانتخابات التكميلية.

5. تعديل المادة رقم (32) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:
يتولى إدارة الاتحاد مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاقتراع السري. وفور انتهاء مدة المجلس يتم الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الاتحاد إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد.

إن عنوان الاتحاد المسجل هو: ص. ب 27555 الصفاة – الرمز البريدي 13136 دولة الكويت، مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت – الدور الثاني.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 16 يناير 2019. إن الجمعية العامة السنوية للاتحاد لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تتلخص السياسات المحاسبية الهامة وفقا لهذا المبدأ فيما يلي:

أ – أسس الاعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للاتحاد، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل حول الايرادات.

ب – الأدوات المالية

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع لأجل.

الموجودات المالية

ودائع لأجل:

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

جـ – ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
أثاث وديكورات	5
أجهزة حاسب آلي	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د – إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، يقوم الاتحاد بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الاتحاد تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

و - تحقق الإيرادات

يتبع الإتحاد الأساس النقدي في إثبات إيرادات إشتراكات الأعضاء، إيرادات تدريب الأعضاء، رسوم الانتساب، إيرادات الودائع لأجل والإيـرادات الأخرى.

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على للاتحاد الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا إحتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على إستخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في إستخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي (الاتحاد كمستأجر)

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الإيرادات والمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ط - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3- ودائع لأجل

يمثل هذا البند قيمة ودائع إسلامية مودعة لدى أحد البنوك الاسلامية المحلية بالدينار الكويتي، تكتسب هذه الودائع أرباحا سنوية متغيرة، وتستحق بمعدل 365 يوم (2017 - 365 يوم).

4- أرصدة مدينة أخرى

	2018	2017
إيرادات مستحقة	**78,000**	78,000
ناقصا : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	**(78,000)**	(78,000)
صافي الايرادات المستحقة	**-**	-
موظفون مدينون	**940**	-
تأمينات مستردة	**1,620**	1,620
	2,560	1,620

5- ممتلكات ومعدات

	أثاث وديكورات	أجهزة حاسب آلي	المجموع
التكلفة :			
في 1 يناير 2017	55,257	30,418	85,675
إضافات	1,605	2,278	3,883
في 31 ديسمبر 2017	56,862	32,696	89,558
إضافات	475	5,465	5,940
في 31 ديسمبر 2018	**57,337**	**38,161**	**95,498**
الإستهلاك المتراكم :			
في 1 يناير 2017	52,916	30,417	83,333
المحمل على السنة	637	465	1,102
في 31 ديسمبر 2017	53,553	30,882	84,435
المحمل على السنة	742	1,093	1,835
في 31 ديسمبر 2018	**54,295**	**31,975**	**86,270**
صافي القيمة الدفترية :			
في 31 ديسمبر 2017	3,309	1,814	5,123
في 31 ديسمبر 2018	**3,042**	**6,186**	**9,228**

6- أرصدة دائنة أخرى

	2018	2017
مصاريف مستحقة	**258**	258
إجازات موظفين مستحقة	**19,399**	22,618
	19,657	22,876

7- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2018	2017
الرصيد في بداية السنة	**58,495**	52,106
المحمل على السنة	**34,619**	6,389
الرصيد في نهاية السنة	**93,114**	58,495

8- إيرادات أخرى

	2018	2017
إيرادات دعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (أ)	**10,088**	14,460

أ) يمثل هذا البند قيمة ما تم استلامه نقداً من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للصرف على أنشطة الاتحاد الرئيسية بالإضافة إلى مبلغ لا شيء دينار كويتي (2017 – 4،500 دينار كويتي) تم استلامه بهدف إعداد دراسة لتنمية وتطوير قطاع الاستثمار في دولة الكويت.

9- مصاريف عمومية وإدارية

	2018	2017
تكاليف موظفين	**159,533**	128,680
إيجارات	**19,440**	19,440
مصاريف اتصالات	**3,012**	3,133
قرطاسية ومطبوعات	**654**	371
مصاريف دعاية	**46,219**	24,027
أتعاب مهنية	**5,150**	39,000
مصاريف تدريبات	**35,388**	48,023
أخرى	**8,310**	9,437
	277,706	272,111

اتحـاد شركـات الاستـثمـار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
2nd Fl., Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building, Kuwait City
Tel.: +965 2228 0370 Fax : +965 2249 0091/2
E-mail: uic@unioninvest.org